

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٦٣

الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

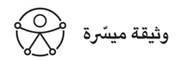
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/833)

1537730 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/833).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/833 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): هذه هي إحاطتي الإعلامية الأولى إلى المجلس منذ أن عُيِّنت في منصب الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أن أبدأ بالتشديد على أنه لا يزال مهما أن يواصل المجلس دعمه المستمر للبعثة في وقت نركز فيه على تعزيز الاستقرار وإحراز التقدم السياسي واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، بل وفي المنطقة بأسرها. ويقدم التقرير المعروض على المجلس (S/2015/833) التفاصيل عن التطورات التي حدثت في الفترة من منتصف تموز/يوليه إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر، غير أني أود أن أوجه الانتباه إلى بعض الاتجاهات والشواغل الأساسية التي لاحظتها منذ أن توليت منصبي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

فقد وصلتُ في خضم تجدد الاضطرابات السياسية في كوسوفو، وفي ظل التطورات التي حدثت خلال الأسبوع الماضي فزادت من احتمال حدوث نكسات في إجراء الحوار بين بلغراد وبريشتينا بقيادة الاتحاد الأوروبي. واجتمعت مع القيادة العليا في بريشتينا وبلغراد، فضلا عن شركائنا الدوليين، ومع قادة الطوائف والزعماء الدينيين في الميدان. ومن الواضح بالنسبة لي أننا بحاجة إلى قيادة قوية من جانبي بريشتينا وبلغراد، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المتماسكة من أشكال الوجود الدولي، إن كان لنا أن نواصل إحراز التقدم المطلوب.

لقد أحرز تقدم حقيقي في الاجتماع الذي يسَّره الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢٥ آب/أغسطس، وأدى إلى مجموعة من الاتفاقات، بما في ذلك بشأن المبادئ العامة والعناصر الرئيسية لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وما يزال القادة في بريشتينا وبلغراد يواصلون إبداء الالتزام في الأجل الطويل بإعطاء الأولوية لمصالح الشعب فوق كل شيء. وعلى الرغم من المواقف السياسية والمشاكل الراهنة في الأجل القصير، إلا أنني أرى عزما من كلا الجانبين على استخدام الحوار وسيلة

للتغلب على بعض أصعب المسائل التي تؤثر سلبا على العلاقات المتبادلة بينهما. ومع ذلك، ما تزال المكاسب التي تحققت تواجه تحديات مستمرة وذات أثر على التنفيذ الكامل والحسن التوقيت للاتفاقات، كما شهدنا في الأيام القليلة الماضية.

لقد بدأ تنفيذ الشروط المتفق عليها بين الطرفين في ٢٥ آب/أغسطس في بروكسل خلال هذه الفترة.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ العمل في تنشيط جسر ميتروفيتشا في إطار هذا التنفيذ. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أحالت عاطفة يحيى آغا رئيسة كوسوفو الاتفاق إلى المحكمة الدستورية لاستعراضه. وأصدرت المحكمة حكما بتعليق التنفيذ مؤقتا، ريثما تعلن رأيها في غضون ٦٠ يوما، مما يثير قلقا بشأن احتمال حدوث تأخيرات. وأشارك في حث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على ضمان استعراض الالتزامات المتفق عليها في وقت قصير والوفاء بها في المواعيد المحددة.

وبالنسبة لكوسوفو، فقد اتُخذت خطوة كبيرة إلى الأمام في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والذي وقع عليه رئيس الوزراء عيسى مصطفى ووزير التكامل الأوروبي وكبير المفاوضين بيكيم شولاكو، وكذلك الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني، ومفوّض الاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع يوهانس هان. وأود أن أهنئ القيادة في بريشتينا على هذا الإنجاز. ولا يعبر الاتفاق عن التزام كوسوفو بمسارها الأوروبي فحسب، بل يعبر بالمثل عن الالتزام الأوروبي تجاه كوسوفو. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الاتفاق يُنتظر أن يفتح الباب أمام زيادة التجارة والاستثمار، فضلا عن تحسين آفاق النمو الاقتصادي وفرص العمل التي تمس الحاجة إليها في كوسوفو، ولا سيما لشبابها. ويظهر تصديق برلمان كوسوفو على الاتفاق قدرة المؤسسات على إدراك المصالح الاستراتيجية الطويلة الأمد والاستفادة منها.

ومع ذلك، وكما أكدت في البداية، فإن التحديات السياسية الحالية خطيرة جدا أيضا. ففي عدة مناسبات خلال هذه الفترة، أعاقت أساليب العنف والسلوك المخل العمل في برلمان كوسوفو، وهو المؤسسة التي تقع في صميم العملية الديمقراطية. فقد استخدم أعضاء المعارضة السياسية الغاز المسيل للدموع وأشياء أخرى داخل قاعة البرلمان، بما في ذلك، وقبل يومين فقط، عندما أجبر استخدام رذاذ الفلفل والغاز المسيل للدموع البرلمان مرة أخرى على تغيير مكان عقد الجلسة. كما أسفرت المصادمات بين مؤيدي المعارضة وشرطة كوسوفو عن إصابات في صفوف ضباط الشرطة وإلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة. وقد أعربت أحزاب المعارضة عن عزمها على الاستمرار في محاولة منع عقد جلسات البرلمان.

وقد استنكرت بشدة هذه الأفعال العنيفة وغير المقبولة. فمهمة البرلمان المنتخب ديمقراطيا في كوسوفو هي الإقناع بالحجة وإجراء المناقشات؛ لا استخدام القوة والترويع. وأثني على ضبط النفس الذي أظهرته مؤسسات كوسوفو في مواجهة الاستفزازات، وأحث جميع الأطراف على الدخول في حوار وإتاحة المجال أمام الخطاب السياسي البناء، وهو أمر حيوي من أجل إحراز تقدم في كوسوفو. إن سيادة القانون ينبغي أن تسري على الجميع؛ وتجب محاسبة أي شخص يلجأو إلى العنف.

إن إحراز تقدم سياسي أو غيابه يؤثر تأثيرا مباشرا على الظروف والبيئة السائدة ميدانيا في كوسوفو. وعلى الرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا تزال هناك دلائل على شعور الناس بإحباط شديد، إلى جانب الاتجاهات السياسية المؤسفة نحو الانزلاق إلى خطاب يبث الفرقة. وتواصل بعثتنا والشركاء الدوليون العمل مع المجتمعات المحلية والسلطات المركزية للتخفيف من حدة التوتر كلما نشأ. لكن، في نهاية المطاف، تقع على عاتق الزعماء السياسيين المسؤولية عن تحديد توجه من شأنه تعزيز المصالحة وتطبيع العلاقات.

وخلال هذه الفترة، كان لطلب كوسوفو الانضمام إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تأثير كبير على الرأي العام والمناقشات. ومع ذلك، أود أن أقول إن المناقشات العامة والصراعات الدبلوماسية غالبا ما تنحو إلى التغطية على المسائل الأساسية. وينبغي أن تظل حماية وحفظ التراث الثقافي والديني موضوع اتصالات مكثفة بين بلغراد وبريشتينا، بما في ذلك من خلال حوار بروكسل. وما زلنا نتحاور بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة لدعم التوصل إلى حلول دائمة بتوافق الآراء.

كما تتطلب المصالحة تعزيز الجهود لتحديد مصير الأشخاص المفقودين جراء الصراع؛ ولا يزال أكثر من ١ ٦٠٠ شخص مجهولي المصير. وينبغي أن يبقى التركيز على احتياجات أفراد الأسر الذين لا يزالون على قيد الحياة وينتظرون اتضاح الأمور بشأن مصير أحبائهم. ونرحب التعاون الذي أبدته بلغراد وبريشتينا مؤخرا في في إطار الفريق العامل المعني بالمفقودين الذي تترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأود أيضا أن أكرر رسالة الأمين العام في التقرير بشأن أهمية مواصلة إحراز تقدم في عملية إنشاء المحكمة الخاصة، على النحو المتفق عليه بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

وفيما يتعلق بعودة الأشخاص الذين شردوا نتيجة النزاع وتداعياته إلى كوسوفو، فإن الاتجاه الحالي يشير إلى أن عدد العائدين في عام ٢٠١٥ سيكون الأدنى منذ عام ٢٠٠٠. ولم يعد أكثر من ٤٢٧ فردا إلى ديارهم حتى تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لما ذكرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى زيادة الموارد المتاحة لتشجيع واستدامة مزيد من حالات العودة الطوعية إلى كوسفو وداخلها. وتعمل وزارة شؤون الطوائف والعائدين في الوقت الراهن في صياغة تشريعات أساسية مصممة خصيصا لحماية حقوق الأشخاص المشردين، وأنا أحث على سن هذا القانون على سبيل الأولوية.

إن القدرة على التكيف والاستقرار في المنطقة يخضعان لمزيد من الاختبار في الوقت الحاضر في ظل تدفق اللاجئين والمهاجرين الذين يمرون عبر منطقة غرب البلقان بأعداد لم يسبق لها مثيل. ووفقا للمفوضية، وصل أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ وافد إلى اليونان عن طريق البحر منذ بداية العام وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والغالبية العظمى منهم عبروا صوب الشمال عبر غرب البلقان. وتم تسجيل ما يزيد على ٢١٠ ٠٠٠ شخص في تشرين الأول/أكتوبر فقط. ويشكل التدفق بهذا العدد الكبير ضغطا على القدرات والموارد. وفي حين أن كوسوفو كانت أقل تضررا بصورة مباشرة حتى الآن، فإن سلطات كوسوفو والوجود الدولي يعملان معا من أجل الاستعداد للطوارئ. وتقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو برصد الحالة بالتنسيق الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين وجميع الشركاء في المنطقة.

وكما شهدنا للتو الأحداث المأساوية في باريس، فإن ظاهرة التطرف المقترن بالعنف هو شاغل معاصر وعالمي، ومنطقة غرب البلقان ليست استثناء. وتتطلب هذه المسألة العابرة للحدود الوطنية تعاونا وثيقا بين أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، وفي ضوء ذلك، فإن اعتماد كوسوفو في الآونة الأخيرة استراتيجيةً لمنع التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف يمثل أحد العناصر الهامة. ولا تزال البعثة تدعم وتيسر عمل مؤسسات كوسوفو في حدود ولايتها وبالتنسيق الوثيق مع شركائها الدوليين. وقبل كل شيء، تتطلب هذه المخاطر تحسين تبادل المعلومات والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ووكالاتها.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديري العميق للدول الأعضاء في المجلس على حوارها المستمر مع بلغراد وبريشتينا وعلى دعمهم المتواصل لبعثة الأمم المتحدة. وفي الواقع، لا يزال هذا الالتزام ضروريا من أجل الحفاظ على العملية السياسية. وستواصل بعثتنا تعاونها الوثيق مع جميع المحاورين والشركاء الدوليين من أجل تعزيز السلام والتقدم المحرز، حسب التكليف الصادر عن المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود في البداية أن أدين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس وبيروت، وإسقاط طائرة الركاب الروسية فوق سيناء، ومقتل جنديين من جيش البوسنة والهرسك الليلة الماضية في سراييفو. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي إلى أسر ضحايا تلك الجرائم الشنيعة، التي تقوض جوهر القيم التي توحدنا جميعا. فأعمال الإرهاب والتطرف التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيره من المنظمات الإرهابية تشكل تهديدا يتطلب استجابة عالمية.

وفي هذه المناسبة، أعرب أيضا عن امتناني لاستمرار الاهتمام بمسألة كوسوفو وميتوهيا. ويظهر ذلك بوضوح في الاجتماعات الفصلية التي نعقدها بصورة منتظمة، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لمناقشة هذا الموضوع عظيم الأهمية لجمهورية صربيا. وأنا على ثقة من أن الرسالة التي نبعث بها من القاعة إلى جميع سكان كوسوفو وميتوهيا رسالة قوية للغاية بالفعل. كما تعد المساهمة التي قدمتها المنظمات الدولية الأخرى ذات أهمية استثنائية. أما البعثات، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، التي يجري الاضطلاع بها تحت رعاية الأمم المتحدة، فهي جزء من الوجودين المدني والأمني الدوليين في الإقليم.

وبصرف النظر عن التحديات العديدة، فالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها البعثات الدولية في الميدان وتحقيق استقرار الحالة في كوسوفو وميتوهيا، لا يقدر بثمن. وأخص بالشكر موظفي البعثة على الجهود التي يبذلونها يوميا في البحث عن سبل للتغلب على انعدام الثقة الذي لا يزال ضاربا بجذوره فيما بين الطوائف العرقية وفي تهيئة الظروف الأساسية للتعايش السلمي بين الطوائف ولتحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية لجميع سكان الإقليم. ويحدوني الأمل في أن تواصل البعثة تنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في الفترة القادمة. وبالتالي، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة جمهورية صربيا وبالأصالة عن نفسي، لكي أتمنى كل النجاح للسيد زاهر تانين، الذي عين مؤخرا رئيسا للبعثة، الذي يشارك في جلسة مجلس الأمن اليوم للمرة الأولى بهذه الصفة.

يكتسي وجود البعثة وأنشطتها أهمية رئيسية بالنسبة لجمهورية صربيا، حيث إن إطار الأمم المتحدة الخاص بها، الذي يستند إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يمثل ضمانة للمركز المحايد للوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا. وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية إجمالا واستمرار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، فإننا نرى أن البعثة يجب أن تظل مشاركة بنشاط في الإقليم، بغير نقصان من حيث نطاقها ودون تغيير في ولايتها.

وقد أظهرت حكومة جمهورية صربيا في الممارسة العملية التزامها الكامل بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأود أن أذكر بأن ما حفز بلغراد على إبرام اتفاق بروكسل كان الافتقار إلى إحراز تقدم ملموس في إعمال حقوق الإنسان الأساسية للطائفة الصربية وغيرها من الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا، فضلا عن الرغبة في المساعدة في حل القضايا المعلقة من خلال اتباع نهج بناء لصالح تحقيق الاستقرار في الإقليموإندماجه في الاتحاد الأوروبي. وننظر إلى الاتفاق باعتباره ضمانا لإنشاء آلية من شأنها أن تمكن صرب كوسوفو وميتوهيا من أن يعيشوا حياة طبيعية وكريمة. ففي الظروف التي يعيشون فيها، ينظر الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا إلى اتفاق بروكسل على أنه التزام من جانب الاتحاد الأوروبي

ببقائهم وتحقيق التنمية لهم. وسيسمح إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية ببلورة مصالح السكان الصرب، وسيوفر آلية مؤسسية للإعمال الجماعي لحقوقهم الأساسية وحمايتها، ويسهم في تطبيع العلاقات على نحو أكبر وأسرع.

ولا يسعني إلا أن ألاحظ، على غرار التقارير السابقة، أن التقرير المعروض علينا (S/2015/833) يعترف بالحاجة إلى إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في أقرب وقت ممكن ويشدد على ذلك، باعتبارها بالغة الأهمية لتنفيذ اتفاق بروكسل. ويعد قرار المحكمة الدستورية في كوسوفو بتعليق الاتفاق المعني بإنشاء الرابطة سابقة فريدة تنطوي على استهزاء باتفاق تم التوصل إليه في الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي. ويمثل التنفيذ الكامل والملتزم للاتفاقات التي توصلت إليها جميع الجهات الفاعلة المعنية أمرا بالغ الأهمية لتطور الحوار بنجاح. ويعد وزن قرار بريشتينا، الذي لا شك في خلفيته السياسية، أكبر من ذلك، بالنظر إلى أن الإعلان عنه تم فور التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وكما هو معلوم، تم إرسال الاتفاق المعني بإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية إلى المحكمة الدستورية لتقييم مشروعيته بعد يوم واحد من التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وقررت المحكمة تعليق الاتفاق بعد يوم من نشر المفوضية الأوروبية لتقريرها عن التقدم المحرز في كوسوفو. ومن المفارقات أن تقول المفوضية في تقريرها إن كوسوفو حققت اثنين من الالتزامات الرئيسية باعتماد التعديلات الدستورية التي ترمي إلى تمهيد السبيل إلى إنشاء الدوائر الخاصة، وبإظهار التزامها بتطبيع العلاقات مع بلغراد، حيث إنها وضعت الصيغة النهائية لاتفاقات بشأن الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، والجسر في كوسوفسكا ميتروفيتشا.

وفي مخالفة صريحة لما هو مذكور في التقرير المرحلي، بعثت بريشتينا برسالة واضحة لا لبس فيها إلى الجميع، بمن في ذلك الطائفة الصربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. كانت الرسالة مفادها أنها لا تحترم الاتفاقات التي وقعت عليها والالتزامات التي تعهدت بها ولا تعتزم إجراء أي تحسين على الإطلاق في حياة الصرب في الإقليم، ولا في تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية. والمسألة الرئيسية الأولى هي رد المفوضية الأوروبية، وما تلا ذلك من رد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المهم بنفس القدر الموقف الذي سيتخذه مجلس الأمن لجعل بريشتينا تلتزم بالممارسة السائدة المعترف بها في القانون الدولي فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها واحترام القيم والمعايير المقبولة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا، بما يمكنهم من أن يعيشوا حياة طبيعية وبكرامة.

إنه لمن دواعي الأسف أن ألاحظ، على الرغم من وجود المجتمع الدولي لسنوات طويلة، أن كوسوفو وميتوهيا لا تزال خالية من الظروف الأساسية للعودة المستدامة وبدون عوائق للأشخاص المشردين داخليا. وهنا أيضا، لا يمنح التقرير المعروض علينا – للأسف – مشكلة المشردين داخليا الاهتمام الذي تستحقه. وأشير إلى أن صربيا ما برحت تتصدر القائمة التي لا تحسد عليها للبلدان الأوروبية من حيث عدد المشردين داخليا. فخلال النزاع في عام ١٩٩٩ وبعد وصول قوة كوسوفو، أجبر أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ شخص على ترك ديارهم في كوسوفو وميتوهيا، كما تم تشريد ٢٠ ٠٠٠ آخرين في مذبحة آذار/مارس عام ٢٠٠٤. وحاليا، هناك أكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص مشرد داخل إقليم كوسوفو وميتوهيا، وأكثر من ٢٠٤ ٠٠٠ مشردين في وسط صربيا. ووفقا لدراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم تحديد ٩٧ ٠٠٠ شخص على أنهم لا يزالوا بحاجة إلى المساعدة في ظل تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمشردين داخليا، فإن جمهورية صربيا ملتزمة من الناحية الاستراتيجية بتقديم الدعم الكامل لكل

شخص، سواء من أجل العودة أو للإدماج المحلي في مكان التشرد، وفقا للرغبة التي يبديها كل فرد. غير أن أي دعم قد تقدمه صربيا للعائدين المحتملين لن يكون كافيا إذا لم تمنحه المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا الاهتمام والالتزام المناسبين. وهناك خطر حقيقي، على سبيل المثال، من عدم قبول العائدين أو حتى عدم تسامح المجتمع المستقبِل معهم، خاصة إذا لم يشارك المجتمع الدولي بنشاط.

ولفهم العقبات التي تعترض طريق الأشخاص المشردين داخليا في سعيهم إلى العودة إلى كوسوفو وميتوهيا بالكامل، ينبغي أن نعرف أنه، في المتوسط، يعود ٢٥ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم إلى ديارهم، وتتراوح النسبة المئوية بين ١٢ في المائة كحد أدنى وأكثر من ٥٠ في المائة كحد أقصى. وفي كوسوفو وميتوهيا، تبلغ النسبة حاليا حوالي ١,٥ في المائة فقط. وتلك الحقيقة المرة تمثل تذكرة بأن المهمة لم تكتمل، وتستدعي اهتمام جميع تقارير الأمين العام المقبلة. وتشمل الظروف اللازمة للعودة، في جملة أمور، وجود ضمانات أمنية ملائمة، وحرية التنقل، وإنشاء آلية فعالة لاستعادة الممتلكات والحقوق الأخرى التابعة، والحماية من التمييز، وإمكانية الوصول إلى المؤسسات والوثائق والعدالة، وتقديم الدعم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للعائدين. وهناك حاجة لمنع الجهود الرامية إلى عرقلة عمليات العودة، إلى جانب الحاجة إلى احترام مبدأ المساءلة من جانب الجهات الفاعلة الدولية والمحلية المشاركة في العملية.

ولذلك، أدعو الأمم المتحدة والممثلين الآخرين للإدارة الدولية في كوسوفو وميتوهيا إلى التأكد من التغلب على المشاكل التي أعاقت عودة المشردين داخليا وأدت إلى تفاقم وضعهم الصعب بالفعل. ولا يزال العائدون يواجهون حوادث أمنية متكررة، بما في ذلك شن الهجمات على ممتلكاتهم، الأمر الذي يبعث برسالة سلبية قوية إلى الصرب الآخرين والعائدين المحتملين.

ومما لا يفيد الحالة مناخ الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصرب، على النحو الذي تبينه حقيقة أن أياً من مرتكبي جرائم قتل أكثر من ١ ٠٠٠ من الصرب منذ عام ١٩٩٩ لم يُحكم عليهم بحكم صحيح من الناحية القانونية.

ويمكن الخروج بانطباع زائف بأن حالة حقوق الإنسان للصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية جنوب نهر إيبار مُرضية، وذلك بسبب الممارسة المتمثلة في تخصيص فصل مستقل من التقرير لشمال كوسوفو. ومن أجل الحصول على منظور أوسع نطاقاً بشأن الحالة ولأنه مضى وقت طويل منذ آخر استعراض أجريناه لحالة حقوق الإنسان في ذلك الجزء من كوسوفو وميتوهيا، أؤكد أن ثمة حاجة إلى إجراء استعراض للحالة على نطاق واسع، وأن يُدرج وضع الصرب والغورانتشي وأبناء الطوائف الأخرى غير الألبانية الذين يعيشون إلى الجنوب من النهر في التقرير القادم.

ولا تزال حقوق الملكية للصرب تتعرض للانتهاك في جميع أنحاء المقاطعة، ولا سيما عبر بيع المشاريع التجارية القائمة في المجتمعات المحلية الصربية. وتُحبط عمليات البيع هذه إمكانات المجتمعات التي يقطنها الصرب في الوجود من الناحية الاقتصادية، وتعرّض للخطر ظروف العودة وتقوّض الأمن. وفي نهاية المطاف، وبالإضافة إلى انعدام الأمن، فإن عدم وجود آلية فعالة لإعادة الممتلكات المسلوبة إلى أصحابها هو واحد من أهم العوامل التي تحدّ من عودة المشردين داخلياً وتؤدي إلى تفاقم وضعهم. ولذلك، فمن الملائم تماما أن ألفت انتباه المجلس إلى التدابير المؤسسية الإضافية التي تتخذها بريشتينا، مثل مشروع قانون وكالة كوسوفو لمقارنة الممتلكات والتحقق منها. وهو يتعارض مع الاتفاق التقني للسجلات العقارية لعام ٢٠١١، ومن شأن اعتماده أن يفتح الباب أمام إضفاء الصبغة القانونية على الممتلكات المصادرة بصورة غير قانونية في كوسوفو وميتوهيا والتسبب في أضرار لا سبيل إلى إصلاحها في المجتمع الصربي. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن مشروع القانون لا ينص على الأغلبية المطلوبة من أعضاء البرلمان الممثلين للأقليات اللازمة لإقرار قانون ذي أهمية حيوية بالنسبة إلى طائفتهم.

وبالإضافة إلى إعداد قائمة روتينية، كما هو الحال، بالهجمات التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على المعالم الأثرية التي تشكل جزءاً من التراث الديني والثقافي الصربي، تدعو صربيا المجتمع الدولي إلى زيادة مشاركته في عملية حمايته ماديا وقانونيا، لا سيما في ضوء التطورات السياسية الراهنة في المقاطعة. وأود أن أشير إلى أن هذه الهجمات لم تتوقف أبداً. وهذا دليل قاطع على حقيقة أن الغالبية العظمى من المجتمع غير متقبلة أبدا للتراث الثقافي الصربي بوصفه جزءاً من التراث المشترك والقيم الثقافية التي وصلت إلينا لنقدّرها معاً في كوسوفو وميتوهيا.

وبناء على ذلك، فإن الطائفة الألبانية لا تملك الحقوق القانونية أو التاريخية أو الأخلاقية أو أي حق آخر للاستيلاء على معالم التراث الصربي الثقافية والروحية والتي تستهدفها بالتدمير المنهجي منذ عام ١٩٩٩. ويتعلّم الطلاب الألبان في كوسوفو وميتوهيا من كتبهم المدرسية أن الكنائس والأديرة الصربية التي تعود إلى القرون الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر ألبانية، وأن أسرة نيمانيتش الصربية الحاكمة في ذلك الزمان هي في واقع الأمر أسرة نيماني الألبانية الحاكمة. وهذا تزوير للتاريخ يرمي إلى محو الهوية الصربية والوجود الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

وما زال يتعين متابعة المحادثات التي عقدت بشأن ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ووضع وحماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو وميتوهيا في إطار اتفاق بروكسل. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتي للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة لا لبس فيها إلى السلطات المحلية تفيد بأنه سيرصد عن كثب جهودها لمنع الأعمال الإجرامية التي تستهدف معالم التراث الثقافي والديني، فضلاً عن تصديها لارتكاب أعمال من هذا القبيل.

في الختام، أودّ أن أؤكد مرة أخرى على أن صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالحوار مع ممثلي بريشتينا. إن الحوار الذي يجري بتيسير من الاتحاد الأوروبي هو أحد الأمثلة النادرة الناجحة على حل النزاعات في عالم اليوم بالوسائل السلمية. وفي إطار الحوار، تم التوصل إلى اتفاقات هامة بصورة استثنائية على تحسين الظروف المعيشية اليومية لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا. ويجسّد تفانينا في هذه العملية التزامنا المؤكّد بتقديم مساهمة فعّالة في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في غرب البلقان وحلّ جميع المسائل المفتوحة بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصراً. وإذ نضع هذا الهدف المحدد في اعتبارنا، اتبعنا في سياق الحوار نهجا بنّاء وأبدينا استعدادنا لقبول حلول وسط. وبالتالي، أسهمنا في التأكد من أن العديد من المسائل المعقدة في مختلف المجالات، بما في ذلك التشريع والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، قد حُلّت بطريقة مقبولة من الطرفين لصالح المصالحة والمستقبل المشترك أولاً وقبل كل شيء.

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا لا تزال معقدة جداً. وأؤكد على أن جمهورية صربيا تتوقع من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، مواصلة تقديم المساعدة على طريق بناء الثقة، الأمر الذي نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه الأساس المتين الوحيد لضمان الحياة الطبيعية للجميع في كوسوفو وميتوهيا.

ولكنّي ختاماً، أود أن أطلق صيحة تحذير: إن المحاولات من جانب واحد، كالطلب المتعلق بقبول كوسوفو في اليونسكو، هي خطوات في الاتجاه الخطأ وتشهد على الاستهزاء بالاتفاقات التي تم التوصل إليها. ومن الأمثلة على ذلك تعليق الاتفاق بشأن إنشاء جماعة للبلديات الصربية. ليس هناك من بديل للحوار كوسيلة لحل جميع المسائل المعلقة. وهذا هو السبب في أن صربيا لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بالحوار في بروكسل سبيلاً لتسوية جميع المسائل في النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): يسرني ويشرفني الوقوف أمام المجلس اليوم ومناقشة التقرير الدوري للأمين العام (S/2015/833).

قبل ١٦ سنة مضت، لم يكن لكوسوفو صوت في هذه القاعة. وكنا نمرّ بأحلك لحظات حياتنا. وكان يجري طردنا من منازلنا، وقتلنا، وكنا نتعرض للاغتصاب. وكانت حياتنا وكرامتنا مستهدفتين بأكثر الطرق وحشية على يد الجيش الصربي والقوات شبه العسكرية. وكانت الأسر تتمزّق، وبعضها تمزّق إلى الأبد.

ولفتت أنظار العالم مشاهد طرد الناس الذين لا حول لهم ولا قوة ونقلهم في القطارات. ولكن رغم أن الفظائع المرتكبة بهذا الحجم تُعري أسوأ ما في الإنسانية، فإننا نرى في لحظات كهذه أفضل ما يمكن للإنسانية أن تقدّمه.

ونحن أبناء كوسوفو دليلٌ حي على أنه عندما يكون هناك تضامن بين الأمم الحرة في العالم، وعندما يقرر العالم أن يعمل معاً ضد الفظائع والظلم والإرهاب، تتغلّب الحياة على الموت، وينتصر الخير على الشر. وبالرغم من أننا لم يكن لدينا صوت في هذه القاعة، فقد تكلم المجلس بالنيابة عنا. ونحن ممتنون لذلك.

وفي المرحلة التي أعقبت مباشرة انتهاء الحرب والدمار، أوفدت الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي وجدت بلداً محطّماً وساعدت في إعادة بنائه، فضلاً عن بناء حياتنا. وكان علينا أن نبدأ مرة أخرى من الصفر. وكانت القوات الصربية قد أخذت معها سجلنا المدني وسجلاتنا العقارية وجميع وثائقنا. ولم تكن البداية سهلة. وما أن يصبح المرء حرّاً، يُدرك أن البقاء ليس مبعث القلق الوحيد، وأن الحرية لا تكفي. فهناك منازل يجب إعادة بنائها وطرق تحتاج إلى تعبيد، ومدارس ينبغي إنشاؤها وقوانين يجب إقرارها ومؤسسات يجب بناؤها. وليس أي منها سهلاً، ولكننا تمكّنا من القيام بذلك معاً بمساعدة من المجلس.

واليوم، بعد ١٦ سنة من ذلك، أصبحت كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة ومُعترف بها من جانب غالبية الأمم الحرة في العالم. ونحن شريك بنّاء في المنطقة وخارجها. وقد قطعنا شوطاً طويلاً من أجل استيعاب طوائف الأقليات في دولتنا الفتية. وقد اتخذنا إجراءات إيجابية لم يسبق لها مثيل، بخلاف أي أقلية أخرى في المنطقة، ونحن فخورون بذلك. وقد ضربت كوسوفو مثالاً يُحتذى.

وفي حين أن النقاش السياسي الذي يدور في الوطن قد يكون عنيفا ويسوده التوتر في بعض الأحيان، ينبغي ألاّ تساور أحدنا الشكوك في التزاماتنا وتطلعاتنا تجاه القيم والمثل العليا الأوروبية – الأطلسية. ويشرّفني أن أحيط المجلس علما بأن التفاني والعمل الشاق لكوسوفو تكللا بالتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل مجرد خطوة أولى في عملية انضمامنا، فهو عمل واضح يدل على أن مستقبلنا الأوروبي لا رجعة فيه ولا يمكن وقفه. إنه التزام واضح ومتبادل. فمن ناحية، تلتزم مؤسسات كوسوفو بمواصلة الإصلاحات على المستويات كافة، ومن ناحية أخرى، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم خارطة طريق محددة تتعلق بالانضمام.

إن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب سوف يفتح المجال أمام أسواقنا، ويعمل على زيادة وتيسير تبادل السلع والأفكار، ويحفز النمو وروح المنافسة. وهو سيجعل كوسوفو، في نهاية المطاف، مكانا أفضل للعيش فيه. نحن ندرك أن هذه العملية سوف تكون طويلة، وأنها تنطوي على الكثير من الإصلاحات الصعبة والمؤلمة، ولكننا نظل ملتزمين بها. وإننا نتوقع أيضا توصية إيجابية من المفوضية الأوروبية بشأن عملية تحرير التأشيرات. لقد طبّقنا المعايير. وينبغي للمفوضية الأوروبية الآن أن تفي بوعودها.

وبينما تصاعد دور الاتحاد الأوروبي ومستوى التفاعل بين مؤسسات كوسوفو والاتحاد الأوروبي، نعتقد أن الوقت

طال انتظاره لتغيير طبيعة وشكل العلاقة بين كوسوفو والأمم المتحدة بصورة عامة، وشكل المناقشة التي تجري في مجلس الأمن بصورة خاصة. فمن الآن وصاعدا، سيتم تمثيل كوسوفو في هذه القاعة على مستوى سفير. ونعتقد أيضا أنه ليست هناك حاجة إلى الاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر لتكرار المواقف القديمة نفسها، والتكلم على نحو معاكس تماما لما نسعى إلى تحقيقه من خلال حوار بروكسل.

ونحن نعتقد في كوسوفو أن هذه القاعة يُساء استخدامها، وأن الوقت الثمين للمجلس يُستهلك في محاولات يائسة من جارتنا الشمالية لتظهير صورة لا تتطابق مع الواقع، ولزرع فكرة مصطنعة مفادها أن وضع كوسوفو غير مستقر بطريقة أو بأخرى، وأن استقلالنا عمل مؤقت و لم ينته. والآن، أود أن أكون واضحة جدا: إن كوسوفو دولة حرة، ومستقلة، وذات سيادة، ونحن لن نفاوض أبدا على حقنا في الوجود كعضو يتساوى مع بقية الأعضاء في أسرة العالم الحر.

وهذا يقودني إلى نقطة أخرى، وهي تطلّعنا نحو الانضمام إلى الآليات الدولية والمشاركة فيها. لقد انضمت كوسوفو حتى الآن إلى العديد من المنظمات الدولية الهامة، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. إن السبيل المؤدي إلى تحقيق هذا التطلع ستكون فيه انحرافات وانعطافات، ولكن اطمئنوا إلى أننا سوف ننجح في نهاية المطاف.

وأود أن أقول بعض الكلمات عن محاولتنا الفاشلة للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قبل بضعة أيام. بينما أطلقت كوسوفو حملة إيجابية ومعتدلة جدا، وركزت على شبابنا وتراثنا الثقافي والديني والتاريخي الغني، تمّت مواجهتنا بحملة مناهضة لكوسوفو اتصفت جدا بالقسوة، والخداع، والمغالطات التي لا تمت إلى الواقع، وبالعنصرية في نهاية المطاف. إن شن هذا النوع من الحملات ضد عضوية كوسوفو في اليونسكو يشكل انتهاكا مباشرا لروح الحوار والتطبيع التي نحن في أمسّ الحاجة إليها في المنطقة. وصرف كل الوقت في نشر وقائع ملفقة وقصص كاذبة بغية تحقيق الهدف النهائي، المتمثل في منع شبابنا وثقافتنا من الشعور بأنهما جزء من الأسرة العالمية، أمر لا يليق ببلد مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، إن استغلال الكنائس الأرثوذكسية الصربية واستعمالها كأداة في الحملات السياسية أمر غير مقبول. إننا نشهد صربيا تتصرف بخلاف القيم الأوروبية تماما، فتطلق التهديدات والتحذيرات ضد جيراننا المباشرين الذين دعموا عضوية كوسوفو في اليونسكو. وفي مقابل حملتنا الإيجابية، استعملت القيادة العليا في صربيا خطاب الكراهية على مستويات غير مسبوقة وغير مقبولة. فقد زعمت أن الغالبية العظمى من مواطني كوسوفو هم من الفئة الدنيا، وأن كوسوفو تساوي أسوأ المنظمات المتطرفة، بينما أخذت مجموعات من كبار المسؤولين تروّج لمواقف الكراهية تجاه كوسوفو.

ولكن كونوا على يقين بأننا لن نسمح لخطابات وأفعال جيراننا بأن تثنينا عن التزامنا القوي بغرس السلام وإجراء الحوار وتحقيق التسامح بين الأديان في كوسوفو. إن حماية الكنائس الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو والحفاظ عليها واردان في الدستور، حسبما تنص عليه أحكام خطة أهتيساري. فهذا الموضوع لن يُفتح بعد الآن، ولن يكون موضوعا للنقاش في حوار بروكسل. لن نتفاوض مع صربيا، ولن نطلب إذنا من صربيا أو الموافقة على الانضمام إلى المنظمات الدولية. بل على العكس من ذلك تماما، إذ نتوقع من صربيا وينبغي لنا أن نتوقع منها أن تتصرف وفقا لروح عملية التطبيع. وسوف نجتهد أكثر للانضمام إلى الآليات الدولية، ليس بسبب التفاخر الزائف، ولكننا لن نستطيع أن نوفر المزيد من الفرص لجميع المواطنين في كوسوفو، بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية، إلاّ عندما نكون عضوا في الأسرة العالمية ونشغل مقعدا إلى طاولتها.

فباسم حكومة كوسوفو، أود أن أعرب عن عميق امتناني وتقديري لممثلي ٩٢ من البلدان التي صوتت لصالح عضوية

كوسوفو في اليونسكو وأيدها. وإلى ممثلي البلدان التي امتنعت عن التصويت، والتي كانت لديها أي شكوك أو شبهات، أريد أن أؤكد لهم أننا سنقدم الحجج من أجل دعمهم لنا في المستقبل. ونحن ندرك أيضا، كما قال لنا البعض منهم، أن امتناعهم عن التصويت لصالح عضويتنا في اليونسكو لا يتعلق بكوسوفو. وأخيرا، إلى ممثلي البلدان التي صوتت ضد عضوية كوسوفو، نرجو أن تمنحونا الفرصة لمناقشة الشواغل علنا قبل إدراج طلبنا مرة أخرى في جدول الأعمال لعام ٢٠١٧.

إن مؤسسات كوسوفو تُطمئن المجلس إلى استمرارنا في أن نكون استباقيين وملتزمين بالحوار بين الدولتين في بروكسل. فلن نستطيع تحقيق السلام المستدام إلاّ عن طريق الحوار. ولكن يتعين علينا أيضا أن نكون صادقين، وأن نتكلم بجدية حول ما يعنيه تطبيع العلاقات مع صربيا. بالنسبة إلينا في كوسوفو، ليس هناك مجال للغموض. وبينما نلتزم بتنفيذ جميع الاتفاقات التي توصّلنا إليها مع صربيا، والتي تتماشى مع دستورنا، نحن نحتاج أيضا إلى رؤية مستوى الالتزام نفسه من صربيا.

يوم أمس بالتحديد، لم يتمكن وزير المالية في حكومتنا من زيارة مكاتبنا الجمركية في الجزء الشمالي من كوسوفو، على الرغم من الاتفاق مع صربيا، وعلى الرغم من حقيقة أنها وعدت بتفكيك الهياكل الموازية.

هناك جسر في كوسوفو في القرن الحادي والعشرين لا يستخدم للتواصل بين الأشخاص، ولكن لتفرقتهم، بالرغم من الاتفاق المبرم مع صربيا بشأن حرية التنقل. يجب وضع حد لهذه الازدواجية.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأننا اعتمدنا التغييرات الدستورية المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة. إننا نأخذ التزاماتنا الدولية مأخذ الجد. لقد اعتمد برلماننا التعديلات والتشريعات بأغلبية الثلثين. نحن الآن في المرحلة النهائية من المفاوضات مع هولندا لافتتاح الدائرة الخاصة بكوسوفو في لاهاي. نحن في كوسوفو، أكثر من أي شخص آخر، نحتاج إلى إغلاق ذلك الفصل. لقد تعاونا دائما مع العدالة الدولية وسنواصل القيام بذلك.

وقد أثبتت كوسوفو أنها عضو نشط في التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. قبل بضعة أيام ذكرنا الرعب في شوارع باريس بأننا نخوض حربا لا حدود لها. ويجب علينا جميعا أن نقف صفا واحدا وأن نتحد. أود أن أعرب عن تضامن شعب كوسوفو مع شعب فرنسا، وأن أطمئن المجلس إلى أننا سنواصل بذل أقصى الجهود لمكافحة هذا التهديد العالمي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نهنئ الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد زاهر تانين، على البداية الناجحة لعمله. ونرحب بالتزامه بالمساعدة في تعزيز الاستقرار في كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يظل الوثيقة الأساسية للتسوية في كوسوفو. ويحدونا الأمل في أن تساعد خبرة السيد تانين العظيمة في الشؤون الدبلوماسية في الإسهام الهام في ضمان الزخم الإيجابي في عملية كوسوفو.

ونرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد إيفيكا داتشتيتش، ونشاطره آراءه واعتباراته. ونشير إلى أنه في بيان السيدة فلورا تشيتاكو، كانت الغلبة للأسف للخطابة على الحقائق الملموسة. كما لا بد أن نشير إلى أنه في جلسات مجلس الأمن، يتكلم ممثل السلطات في بريشتينا، بالطبع، بصفته الشخصية.

يواصل مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الاضطلاع بدور رائد في حل المشاكل في منطقة كوسوفو. في هذه المرحلة الصعبة، هناك حاجة واضحة للحفاظ على مستوى عال من وجود الأمم المتحدة. ينبغي أن تتوفر للبعثة جميع الموارد البشرية والمالية اللازمة.

فلا تزال الحالة في كوسوفو وحولها متوترة. إذ توقف الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي يجري بوساطة الاتحاد

الأوروبي. والسبب في ذلك هو توقف جانب كوسوفو عن تنفيذ اتفاق رئيسي تم التوصل إليه في آب/أغسطس يتعلق بإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وعدم وجود رد فعل ملموس على هذا التطور من بروكسل، التي شاركت بشكل مباشر في صياغة الاتفاق السالف الذكر، يبعث على الحيرة. وإدعاءات عدم القدرة على التعليق على الإجراءات القانونية في كوسوفو ببساطة غير مقنعة. ويمكن استخدام مثل هذا النهج لتخريب أي اتفاق. ومن المعروف أن الاتحاد الأوروبي يدرس التشريع الصربي بعدسة مكبرة بل ويفرض قرارات قانونية معينة على بلغراد، الأمر الذي يجعل تقدم صربيا في عملية التكامل الأوروبي يعتمد عليها. ومن الصعب التوفيق بين الاحترام الكبير لما يسمى بدستور كوسوفو والتجاهل المتعجرف للقانون الصربي، الذي يقضي بأن الإقليم جزء لا يتجزأ من البلد. ونعتقد أن إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية التي تمتلك طائفة السلطات اللازمة للدفاع عن الحقوق المشروعة ومصالح الصرب في كوسوفو يجب أن يكون أولوية.

وليس من قبيل المصادفة أن القرار بإبطاء إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية اتخذه أهل كوسوفو في اليوم التالي لرفض المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لطلب كوسوفو الانضمام لعضوية تلك المنظمة. وثمة انطباع بأن الأمر مجرد شكل من أشكال الانتقام الموجه ضد الصرب، الذين سعوا إلى الدفاع عن موقفهم. وحقيقة أن كوسوفو قد طلبت الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على خلفية رفض بريشتينا القاطع لمناقشة حماية التراث الثقافي والديني الصربي في إطار حوار مع بلغراد يدل على المستوى الحقيقي لاستعداد طائفة ألبان كوسوفو للتعاون، وفي الجوهر، عدم استعداهم للتسوية.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء فوضى الحالة السياسية الداخلية في الإقليم. وما يسمى بالجمعية مصابة بالشلل تقريبا. ويقوم أعضاؤها بتسوية الخلافات بانتظام بإلقاء الأدوات المختلفة في وجه بعضهم البعض، بل وحتى برش الغاز المسيل للدموع. ومن الجدير بالذكر أن الخلاف الرئيسي في ذلك الصدد يدور حول اتفاق بشأن إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو ما حاولت المعارضة القومية تدميره منذ البداية.

والقضايا الرئيسية التي تواجه المواطنين العاديين في الإقليم معروفة تماما. وهي المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وهي ما زالت دون معالجة. والتطور الخطير هو أن الخلافات السياسية الداخلية تخرج إلى الشوارع. في الأيام القليلة الماضية في بريشتينا كانت هناك مظاهرات حاشدة ألقى خلالها المتظاهرون الحجارة والدهان وزجاجات حارقة على الشرطة واستخدمت سلطات إنفاذ القانون الغاز المسيل للدموع. ونتيجة لتلك الاشتباكات، أصيب ١٠ أشخاص على الأقل.

ويساورنا القلق من عدم إحراز تقدم في تحسين حالة الطائفة الصربية التي لا تحسد عليها. إن تجاهل حقوق الملكية الصربية المرتبطة أساسا بالعقارات يقوض الأساس الاقتصادي لأسباب معيشتهم. وهناك حالة مقلقة للغاية هي التشابك القانوني لمصالح أبناء كوسوفو/الألبان مع دير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي في محاولة للاستيلاء على أرض تابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

وتفتقر الحالة المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها أفراد من جيش تحرير كوسوفو إلى الشفافية. ويحدونا الأمل في إحراز تقدم في أقرب وقت في ذلك المجال. ومعاقبة جميع المسؤولين عنها، بغض النظر عن مناصبهم، من أهم شروط المصالحة واستعادة الثقة المتبادلة بين المجتمعات المحلية. ويحدونا الأمل في أن تتولى البعثة والمجتمع الدولي رصد المسألة عن كثب.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم وجود نتائج ملموسة في التحقيق في اقتحام مجموعة من المقاتلين من كوسوفو

إلى مقدونيا في أيار/مايو. المحاولات الرامية إلى التقليل من أهمية هذه القضية دون معالجة الأسباب الكامنة ربما يؤدي أيضا إلى تجدد العنف، وسيتحمل المسؤولية عن ذلك الذين قرروا، لأسباب شخصية، تجاهل مثل هذا الحادث الخطير.

وفي الختام، نؤكد أن موقف روسيا بشأن مسألة كوسوفو لا يزال لم يتغير. ويظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول بالكامل بوصفه الأساس القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن رصد التطورات بانتظام في المنطقة.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وأؤكد له دعم بلدي الكامل في دوره الجديد، وأتمنى له كل النجاح. كما أشكر وزير خارجية صربيا وسفير كوسوفو على بيانيهما. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لهم عن امتنان فرنسا على رسائل تضامن السلطات الصربية وفي كوسوفو في أعقاب الهجمات الشنيعة على بلدنا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وترحب فرنسا وتؤيد الحوار السياسي بين صربيا وكوسوفو تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وكما أشار الممثل الخاص فإن التوقيع في ٢٥ آب/أغسطس في بروكسل على أربعة اتفاقات ثنائية هو خطوة هامة إلى الأمام. ويسرنا أن الخطوات الملموسة الأولى قد اتخذت بالفعل، مثل الشروع في أعمال تشييد جسر ميتروفيتشا.

ولكن من الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان حشد جهودهما الرامية إلى تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا دون تحفظ. وفي ذلك الصدد سنتابع باهتمام التطورات في أعقاب قرار المحكمة الدستورية في كوسوفو بتأجيل إمكانية اعتماد اتفاق بشأن رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية حتى كانون الثاني/يناير المقبل. ونرى أن هذا الاتفاق يمثل آليه رئيسية تمكن السكان الصرب من تبني جنسيتهم الكوسوفوية، والتوقف عن النظر إلى أنفسهم، خطأ، كأجانب.

وإنشاء الرابطة لن يستدعي التشكيك في الوضع الوحدوي للبلد. ويجب على سلطات كوسوفو مواصلة جهودها للصلح مع صربيا في هذا الصدد، وفي الوقت ذاته تعزيز انفتاحها على السكان.

وجهود توطيد سيادة القانون في كوسوفو يجب أن تبقى أولوية أكثر من أيِّ وقت مضى. وهذا يقتضي احتراماً غير مشروط لأداء مؤسساها أولاً وقبل كل شيء. لقد شهدت الأشهر الأخيرة سلسلة من الحوادث الخطيرة للغاية في شكل اعتداءات على أعضاء في الحكومة أو حتى محاولات مادية لإعاقة أعمال البرلمان، كما رأينا أمس. وأعمال العنف هذه غير مقبولة بكل بساطة. إنها تعرِّض للخطر الإنجازات التي حققتها كوسوفو بكثير من الصبر طوال أكثر من ١٠ أعوام على مسارها لبناء دولة مستقلة وعصرية وديمقراطية. لذا، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في كوسوفو إلى الامتناع عن جميع أشكال العنف. وتوطيد سيادة القانون يستتبع أيضاً مكافحة الإفلات من العقاب. وبعد أن اعتمد برلمان كوسوفو في آب/أغسطس سلسلة من التعديلات الدستورية التي أذنت بإنشاء محكمة متخصصة للنظر في الادِّعاءات بارتكاب جرائم الحرب الواردة في تقرير مارتي، من المهم إنشاء هذه المحكمة في أقرب وقت ممكن.

إنَّ توطيد سيادة القانون يستلزم أيضاً في نهاية المطاف مكافحة التطرف بجميع أشكاله. وفرنسا تُشيد بالإجراءات التي اتخذها سلطات كوسوفو دعماً لمكافحة التطرف العنيف. وجهود التعبئة التي تبذلها على هذه الجبهة بالغة الأهمية في مكافحتنا الجماعية للإرهاب. ونعتزم مواصلة جهود تنسيقنا الثنائي في هذا المجال. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعمنا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي تعمل يوماً بعد يوم لدعم سيادة القانون والأمن في كوسوفو.

وأود أن أستذكر هنا الموقف الأوروبي الذي يعترف بجميع دول البلقان ككل. والتوقيع في ستراسبورغ، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو يمثل خطوة هامة تؤكد الالتزام الكامل من قِبَل الاتحاد الأوروبي بدعم كوسوفو في تنفيذها للإصلاحات التي تشكل جزءاً لا غِنى عنه من سعيها إلى التقارب مع أوروبا. وهذا الاتفاق سيكون أداة أساسية لتعزيز تعاوننا في عدد كبير من المجالات، ولا سيما في الميادين الاقتصادية والتجارية والسياسية. وينبغي وضع التدابير لتنفيذ الاتفاق فوراً. والمسائل المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والشؤون الداخلية ستكون موضع تدقيق خاص في ذلك الإطار.

وفي السنوات الأخيرة، بذلت صربيا بدورها جهوداً هامة للتقرُّب من أوروبا، سواء من خلال الإصلاحات الداخلية أو بتحسين العلاقات مع جيرانها. ونحن نشجِّعها على مواصلة التنفيذ الكامل للاتفاقات المُبرَمة أصلاً مع بريشتينا، ونؤكد استعدادنا لرؤيتها تنضمُّ إلى الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن بعد استيفاء الشروط.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد أهمية أن تسلك كلتا سلطتَي صربيا وكوسوفو الطريق السريع في تسوية خلافاتهما والتركيز على الجهود لتطبيع علاقاتهما، والذي يشكِّل شرطاً أساسياً لاستقرار المنطقة، فضلاً عن كونه مطلبا قويا لشعبيهما.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص الجديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ونود أن نشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو. وبلدنا يتمنّى له كل نجاح في جهوده لتعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ونود أيضاً أن نشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاك، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

على الصعيد السياسي، نثمِّن التقدم المحرَز في الأشهر الأخيرة في سبيل إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، والذي يشكل عنصرا جوهريا في ''الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات'' المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وننوِّه بدور الاتحاد الأوروبي في تيسير المفاوضات التقنية الرفيعة المستوى بين بريشتينا وبلغراد، والتي تُسهم في تعزيز الثقة بين الطرفين. لكننا نلاحظ بقلق الاعتداءات على القادة السياسيين في كوسوفو مؤخراً. ويجب رفض جميع الأفعال التي يمكن أن تُفسِد أو تقوِّض الأداء الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية. وندعو القادة السياسيين إلى الامتناع عن استخدام اللغة التحريضية والأساليب التي تتنافى مع الديمقراطية في الإعراب عن مواقفهم. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بقلق بالغ أيضاً حيال الاعتداءات العنيفة على طوائف الأقليات وعلى التراث الثقافي والديني في كوسوفو. ومن الأساسي حفظ وتعميق الظروف المؤاتية للتعايش وتفادي جميع الأعمال التي يمكن أن تهدد العلاقات بين مختلف الطوائف. وتعزيز الاحترام للأقليات مهمة ينبغي أن يحترمها الجميع ويتقيَّدوا بها.

ونحن نقدِّر التقدم المحرز في كوسوفو منذ آخر جلسة لنا بشأن منع التطرف والغلو. ويشكل اعتماد استراتيجية بهذا الخصوص في ١٦ أيلول/سبتمبر خطوة هامة في معالجة تلك الظاهرة. بيد أنَّ فعالية الاستراتيجية تقتضي إدراك ومعالجة العوامل المتنوعة التي تُسهم في التطرف. وإننا نؤكد أهمية مواصلة العمل في معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقم أنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات المتطرفة. وبالمقابل، نسلِّط الضوء على أهمية التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف التصدي لتمويل الإرهاب. وأخيراً، نقدّر المبادرات التي تُبرز الدور الهام للمرأة في مكافحة التطرف العنيف في كوسوفو.

إنَّ تحديد أماكن وجود أكثر من ١ ٦٠٠ شخص اختفوا أثناء النزاع شرط لا غنى عنه للمضي قدُماً نحو الحقيقة

والعدالة، وهو حقٌّ لأفراد أُسَرهم يجب أن توفره لهم السلطات المعنية. وفي هذا الصدد، نُشيد بالاتفاق الأخير المتعلق بتبادل المعلومات، الذي وقَّعته اللجنتان المعنيتان بالأشخاص المفقودين في كوسوفو والجبل الأسود، ونحثّ سلطات بريشتينا على دعم جهود الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وإحراز تقدم في هذه المسألة أساسي لتضميد الجراح التي خلَّفتها الحرب. واستعادة النسيج الاجتماعي في كوسوفو تقتضي عودة أولئك الذين شرَّدهم النزاع والإدماج الفعال لهم. وإننا نقدّر الجهود الإقليمية لمعالجة هذه المسألة، ونُحيِّي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الدور الأساسي الذي تؤديه في تيسير العودة الطوعية للاجئين. ونودُّ أيضاً أن نسلِّط الضوء على الدور المحوري لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في توطيد سيادة القانون وتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

ختاماً، أود أن أؤكد أنَّ القرار ١٢٤٤(١٩٩١) يظل ساري المفعول بالكامل بوصفه الأساس المعترَف به دولياً لتسوية الحالة في كوسوفو، بما يشمل الاحترام الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل الخاص، السيد ظاهر تانين، وأشكره على إحاطته الإعلامية الأولى لمجلس الأمن. إنَّ ماليزيا تتطلع إلى العمل بتعاون وثيق مع السفير تانين دعماً لأعمال بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وأرحب أيضاً بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو في نيويورك مرة أخرى، وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتَين.

إنَّ ماليزيا سعيدة بالإنجاز التاريخي الذي حقَّقته كوسوفو أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في الشهر الماضي. ونأمل مخلصين أن يجلب تنفيذ الاتفاق الاستقرار والازدهار لشعب كوسوفو من خلال الحكم الرشيد وسيادة القانون والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وترحب ماليزيا أيضاً بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو نحو تطبيع علاقاتها مع جيرانها، ولا سيما حزمة الاتفاقات التي توصَّل إليها رئيسا وزراء صربيا وكوسوفو بتيسير من الاتحاد الأوروبي في ٢٧ آب/أغسطس في بروكسل. ونُشيد أيضاً بالاتفاق الموقَّع بين كوسوفو والجبل الأسود لترسيم حدودهما. لكننا نشعر بالقلق إزاء الاحتجاج العنيف من قِبَل أطراف عنيفة مناهضة لحزمة الاتفاقات ولاتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود. وندعو الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتها عبْر الحوار والمشاركة، بدل اللجوء إلى استخدام العنف والتخويف لتحقيق أهدافها السياسية.

وتُحيِّي ماليزيا برلمان كوسوفو على اعتماد تعديلات دستورية وقوانين ليتنسى إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن استنتاجات فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة للاتحاد الأوروبي.

ويعكس ذلك التقدم الكبير الإرادة السياسية والالتزام من جانب القادة في كوسوفو لضمان المساءلة وتعزيز طي الماضي والمصالحة.

وفي ضوء التحديات التي تواجهها المنطقة والعالم في مجال مكافحة الإرهاب، نشيد باعتماد حكومة كوسوفو، في أيلول/سبتمبر، استراتيجية السنوات الخمس في إطار جهودها لمنع التطرف العنيف والغلو الأصولي. وتعكس الاستراتيجية وخطة عملها التزام الحكومة القوي بمعالجة التحديات العابرة للحدود الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

وفيما يتعلق بطلب كوسوفو الحصول على عضوية اليونسكو، فقد تشجعنا بالدعم الكاسح لكوسوفو الذي شهدناه الأسبوع الماضي، على الرغم من عدم نجاح الطلب في الحصول على الأصوات الضرورية بعجز قدره ثلاثة أصوات.

وتؤيد ماليزيا عضوية كوسوفو في اليونسكو الذي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من المساعدة والتمويل لصالح الثقافة والتعليم في كوسوفو. ونعتقد أيضا أنها يمكن أن تكفل القدر الكافي من الحماية الدولية للمواقع الدينية والثقافية في البلد.

وعلى الرغم من هذه النكسة، نحث سلطات كوسوفو على الثبات في التزامها بالحفاظ على مواقع التراث الثقافي والديني وعلى الدخول في حوار مع الطوائف ذات الصلة، وعلى معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وفي الختام، تشدد ماليزيا على الحاجة إلى أن تكثف جميع الأطراف في كوسوفو الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية فيما بين مختلف الأعراق والأديان، ولضمان احترام حقوق الإنسان. وسوف نواصل دعم كوسوفو من أجل تحقيق هذه الغاية.

وأنضم كذلك إلى زملائي الآخرين في إعادة تأكيد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو.

كما نثني على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على إسهاماتها الكبيرة نحو تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أرحب بالسفير زاهر تانين وهو يقدم إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأؤكد للسيد تانين دعمنا الكامل في ما يبذله من جهود، وكذلك في الدور المهم الذي اضطلعت وستواصل الاضطلاع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المستقبل القريب.

لقد استمعنا إلى البيانين اللذين أدلى بهما كل من السيد إيفتشا داتشتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو. كما استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام. وقد قرأنا تقرير الأمين العام (S/2015/833) بعناية وبقلق. ونحن نشعر بالقلق إزاء المناخ في كوسوفو – حسبما سمعنا وقرأنا – الذي تدهور بوضوح مقارنة مع الحالة في بداية السنة. وهذا التدهور واضح أيضا في آخر ثلاثة تقارير للأمين العام.

ونشعر بالقلق إزاء اللجوء غير المقبول للخطابة العدوانية والتهديدات والعنف من جانب أصحاب المصلحة السياسية في بريشتينا، بمن فيهم أعضاء البرلمان، دون أي احترام لقواعد الديمقراطية. ونشعر بالقلق إزاء عدم التنفيذ غير المبرر للالتزامات التي تم التعهد بها – وهي التزامات انبثقت عن اتفاقات احتفينا بها كلنا بالاجماع قبل أشهر قليلة فقط، هنا في المجلس، بوصفها خطوات في الاتجاه الصحيح.

ونحن قلقون إزاء العودة سيئة التوقيت إلى الخطوات الانفرادية من جانب سلطات بريشتينا، على حساب حوار بروكسل الذي ييسره الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، والذي دأب المجلس على تشجيعه.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تدهور الحالة الأمنية في كوسوفو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، نتيجة للعدد المتزايد من أعمال التخريب والاحتجاجات العنيفة التي يقودها الفرقاء السياسيون والاجتماعيون، فضلا عن الأحداث الجارية ضد الطوائف غير ذات الأغلبية، وضد مواقع التراث الثقافي والديني المرتبطة بهذه الطوائف.

كما يتواصل قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بعمليات العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا وفيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، فضلا عن استمرار وجود أوجه قصور رئيسية في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتمثل هذه المسائل الاجتماعية والموضوعية المبادئ الأساسية الرئيسية للهوية الأوروبية التي ترغب كوسوفو في تحقيقها. ولذلك السبب يجب أن تحظى باهتمام مكرس على سبيل الأولوية – أكثر من غيرها من الأولويات ذات الطابع الأكثر رسمية.

وتدعو إسبانيا مرة أخرى إلى إعطاء الحوار الرفيع المستوى بين العاصمتين موضع الصدارة الذي يعطيه له مجلس الأمن. وهناك حاجة إلى العودة إلى طريق الحوار والتفاوض بحسن نية وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها – باختصار، طريق المصالحة.

فالاتفاقات التي تم التوصل إليها قبل أشهر بإنشاء رابطة/ جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وبإنشاء محكمة متخصصة لتناول قضايا حققت فيها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق كانت خطوة في الاتجاه الصحيح. وتنفيذها أمر حاسم لأي هدف قد يسعى الطرفان في نهاية المطاف إلى تحقيقه. ونحن نقر بأنها كانت اتفاقات معقدة وإبرامها كان عملية مضنية، وكان على كلا الطرفين تقديم قدر من التنازلات. وذلك بالتحديد ما يجعلها اتفاقات جيدة.

ومع ذلك، فإن إعاقتها أو تأخير تنفيذها سيشكل تقهقرا، وتراجعا من شأنه أن يضعف العملية ويؤدي إلى إزالة الثقة المتبادلة اللازمة في أي عملية حوار. وعلاوة على ذلك، فمثل هذه القرارات تضر بمصالح الشعب، وبكوسوفو، وكذلك بأوجه التقدم صوب تحقيق المصالحة والاستقرار والتقدم. ولذلك، ترفض إسبانيا هذه القرارات كما رفضها المجلس والاتحاد الأوروبي. وبدون الإخلال بموقفنا المبدئي، المعروف جيدا، والذي بين مؤخرا في اجتماع المؤتمر العام لليونسكو، فإن إسبانيا ظلت تدعم دعما بناءً كل الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة تفيد جميع سكان كوسوفو، مثل حوار بروكسل. ونحن على استعداد لمواصلة هذا الموقف البناء. لكن يحدونا الأمل في أن تظهر جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة كذلك نفس الروح البناءة، وأن يؤدي مثل هذا الموقف إلى التزام واضح بمواصلة الحوار والسلوك المسؤول الذي يعزز احترام سيادة القانون.

السيد سركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر سعادة السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات التي حدثت مؤخرا في كوسوفو. ونهنئه على تعيينه في منصب الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأؤكد له دعمنا الكامل. ونحن واثقون من أنه سيجلب خبرته الثرية، كسفير سابق وممثل دائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة لتعينه في أداء واجباته.

كما نشكر سعادة السيد إيفتشا داتشتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

تحيط نيجيريا علما مع الاستحسان باستمرار التقدم في المحادثات التقنية بين الطرفين، في إطار الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ أبريل ٢٠١٣ بين بلغراد وبريشتينا. ونشجع كلا الطرفين على الاستفادة من ذلك المنبر الثنائي الهام لمعالجة وحل جميع المسائل المعلقة ذات الصلة بالاتفاق.

إننا نرحب بإقرار التشريع المتعلق بإنشاء محكمة متخصصة. فذلك تطور إيجابي في إقامة العدل في كوسوفو. وينبغي بذل جهود متأنية من أجل دعم أنشطة المحكمة في السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف الأخيرة، من جانب جماعات المعارضة التي عطلت العمل البرلماني بشأن الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ولا يزال اتفاق تعيين الحدود الإقليمية من حيث علاقته بتعزيز

التعاون الإقليمي بين كوسوفو والجبل الأسود موضع خلاف بين بعض الفصائل في البرلمان. ونحث جميع الأطراف المعنية على التعبير عن خلافاتها على نحو منظم وبناء وديمقراطي.

وتشكل استراتيجية السنوات الخمس لمنع التطرف المقترن بالعنف والاتجاه إلى التطرف خطة جديرة بالثناء في مكافحة الإرهاب. ويكتسي القانون الذي يحظر انضمام الأفراد إلى النزاعات المسلحة خارج كوسوفو أهمية بالغة للتصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين. ونشيد بسلطات كوسوفو على التزامها بمكافحة جميع أشكال التطرف.

ولا تزال المصالحة بالغة الأهمية لتعزيز التماسك وإرساء الأساس لتحقيق السلام والتقدم في كوسوفو. وصممت مشاريع بناء الثقة التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تصميما مناسبا لتحقيق ذلك الهدف. فهي تقوم بتسهيل الحوار – ليس بين الأديان، ولكن أيضا بين الثقافات – ونرى أن هذه المشاريع تحرز بالفعل نتائج إيجابية. ونشجع على بذلك المزيد من الجهود التحقيق المصالحة من أجل المصلحة العامة للسلام والاستقرار. وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، نشعر بالقلق لأن عدم تعيين رئيس وفد بريشتينا يعيق أعمال فريق بلغراد – بريشينا العامل المعني بالمفقودين. ونظرا لأن ١ ٦٧٠ شخصا لا يزالون مدرجين في عداد المفقودين بسبب نزاع كوسوفو، من الأهمية بمكان ملء المنصب الشاغر بدون المزيد من التأخير.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أن الدور الذي تضطلع به بعثة الامم المتحدة لا يزال بالغ الأهمية لتعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو. وبتركيز البعثة على إصلاح المؤسسات، فضلا عن الحق في استجلاء الحقيقة والعدالة والتعويضات، يحدونا الأمل في تحقيق المصالحة فيما بين الطوائف المختلفة في كوسوفو واستمرارها.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو، على الإسهام الذي قدماه في هذه الجلسة.

كما أشكر السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية.

إن كوسوفو مكان ينعم بالسلام والمزيد من الاستقرار في الوقت الحالي. وباشرت حكومة كوسوفو بشكل فعال إجراء إصلاحات واسعة النطاق. ويقاس التقدم المحرز في الحوار بين بلغراد وبريشتينا حاليا بالأفعال، وليس الأقوال. وعززت كوسوفو علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. كما أنها أحرزت تقدما لا يمكن إنكاره في ضوء التحديات التي تواجهها العديد من بلدان المنطقة، في تعزيز سيادة القانون ومعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

ففي تشرين الأول/أكتوبر، وقع الاتحاد الأوروبي وكوسوفو على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، الذي يحدد مسارا واضحا لإقامة علاقات أقوى وحوار سياسي أعمق وتعاون اقتصادي. وهو فرصة لشعب كوسوفو للوصول إلى الأسواق الجديدة وتعزيز التجارة والاستثمار، شريطة إجراء الإصلاحات. وفي الواقع من واجب سلطات كوسوفو الاستفادة الكاملة من تلك الأداة، ونتطلع إلى بدء نفاذ الاتفاق على وجه السرعة. وما فتئت ليتوانيا داعما مستمرا لمسار كوسوفو نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن على استعداد لمواصلة تبادل تجربتنا في مجال الإصلاح، بما في ذلك من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي للتوأمة.

إن اتخاذ القرارات التاريخية يتطلب التحلي بالشجاعة. ونشيد بالخطوات الثابتة التي اتخذها الجانبان والهادفة على تطبيع العلاقات في إطار الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظّمة لتطبيع العلاقات، الذي وقع عليه في بروكسل في عام ٢٠١٣. وأحرزت نتائج في

مجالي تحقيق العدالة وإدماج الحماية المدنية. كما توصل الحوار إلى اتفاقات بشأن الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية وأيضا بشأن حرية التنقل وجسر ميتروفيتشا. وحان الوقت لتنفيذ الاتفاقات، ونناشد صربيا وكوسوفو المضي قدما في تطبيع علاقاتهما. فذلك يكمن في صميم جدول أعمال التكامل الأوروبي لكلا البلدين، وهو العامل الرئيسي لتحقيق الازدهار والاستقرار الإقليميين. فمستقبل احراز التقدم في البلدين في أيدي قادة البلدين. والمنطقة بحاجة إلى القليل من الخطاب الانقسامي والكثير من التعاون والتجارة والمزيد من الترابط.

وأظهر قادة كوسوفو قدرهم على الوحدة في اتخاذ قرارات هامة، على نحو ما شهده قرار إنشاء محكمة متخصصة للفصل في القضايا الناشئة من فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود في متابعة حوار سياسي شامل للجميع، وإنشاء ثقافة للتوافق واحترام العمليات الديمقراطية بغية المضي قدما بإجراء الإصلاحات اللازمة. وفي الوقت نفسه، نناشد حكومة كوسوفو القيام بالمزيد من العمل لتعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق. ونشيد بالتزام كوسوفو بالتقيد بمعايير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ونعتقد أن جميع الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو ستستفيد من الحماية التي توفرها اليونسكو لثقافتها وتراثها.

ولا تزال الحالة مستقرة على أرض الواقع، ولا تزال القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو تضطلعان بدور هام في الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار وسيادة القانون. وستواصل ليتوانيا تقديم مساهماتها في قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون. ومع ذلك، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر الجميع بضرورة الإسراع بالتحقيق في مقتل أحد أفراد بعثة سيادة القانون، موظف الجمارك أودريوس شينافيتشيوس، قبل عامين. وندعو كلا الطرفين إلى التعاون للإسراع بالتحقيق.

ولا يزال ثابتا دعم المجتمع الدولي لبناء كوسوفو المستقرة والمزدهرة. وساعد المجتمع الدولي على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، وأظهرت سلطات كوسوفو أنها قادرة على الأخذ بزمام الأمور. وبالنظر للتقدم المحرز على أرض الواقع، أود أن أكرر الطلب الذي قدمه ممثل كوسوفو ومفاده إن تقليص وتيرة تقديم الإحاطات الاعلامية للمجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة تأخر لفترة طويلة.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، بدوري، الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية وأشارك الآخرين تمني كل النجاح له في الاضطلاع بدوره الجديد. كما أرحب بوجود نائب رئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو في هذه المناقشة.

وكما ذكر، فإن قادة صربيا وكوسوفو أبرموا عدة اتفاقات منذ أن نظر المجلس للمرة الأخيرة في هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.7510). وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى الاتفاق المتعلق ببلديات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وتشيد نيوزيلندا بإحراز ذلك التقدم الهام. فهو يدل على استمرار أهمية الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ويحدونا الأمل في أن يجدد الجانبان التزامها وطاقتهما في تلك العملية لتطبيع العلاقات من خلال الحوار وأن ينفذا ما اتفق عليه. فشعبيهما بحاجة إلى مشاهدة قادهما وهم يفون بالتزاماهم. ويلزم الاستفادة من المكاسب المتحققة.

إن الخلاف والنقاش المحتدم جزء من الديمقراطية الصحية. ومع ذلك، ننوه مع شعور بالقلق إلى جهود بعض الأطراف الفاعلة السياسية للتعطيل العملي لآليات عمل جمعية كوسوفو. وتلك الأعمال لا تتسم بالمسؤولية وتخاطر بتقويض

الثقة بمؤسسة ديمقراطية بالغة الأهمية. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة السياسية في كوسوفو الامتناع عن تلك الأعمال والاحترام الكامل للمبادئ الديمقراطية.

وفي المرة الأخيرة التي ناقش فيها المجلس الحالة في كوسوفو (انظر S/PV.7510)، أشادت نيوزيلندا بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو صوب إنشاء محكمة متخصصة للفصل في المزاعم الخطيرة الناشئة من فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. وقلنا أيضا إنه، في حين اتخذت خطوات أولى هامة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل إنشاء المحكمة على أكمل وجه. ولا تزال الحال كذلك إلى اليوم. ونشاطر الأمين العام دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى المضي قدما على وجه السرعة من أجل استكمال تلك العملية.

لقد توقف الانخراط في الفريق العامل المعني بالمفقودين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وذلك أمر يدعو إلى الأسف العميق. فمعالجة قضية المفقودين تشكل عنصرا ضروريا لتحقيق المصالحة وهي شاغل أساسي للأسر المتأثرة. ونحث على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل تمكين الفريق العامل من مواصلة أعماله الهامة. كما أن إحراز تقدم بشأن العائدين إلى كوسوفو وحفظ المواقع الثقافية والدينية بعناية سيكتسي أهمية في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة.

ونرحب باعتماد حكومة كوسوفو استراتيجية خماسية لمنع التطرف المقترن بالعنف والاتجاه إلى التطرف.

والهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط وتركيا، ومؤخرا، في فرنسا تؤكد الأهمية الحاسمة لمواجهة التطرف العنيف قبل رسوخه. ونحث حكومة كوسوفو على أن تنفذ خطة عملها المتفق عليها.

وينبغي أن يؤخذ التقدم الجاري في كوسوفو في الاعتبار عند النظر في اتخاذ نهج أكثر مرونة بشأن كيف ومتى ينبغي للمجلس أن يكرس وقته المحدود واهتمامه لذلك البند من جدول الأعمال.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة. وأرحب بحضور السيد إيفيكا داتسيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وأشكره على بيانه. وقد استمعنا باهتمام أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

والصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم مخاوفها المشروعة بشأن مسألة كوسوفو. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساس قانوني مهم لإيجاد حل لتلك المسألة. وينبغي أن تبذل الجهود، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية التوصل إلى حل مناسب تقبله كل الأطراف المعنية من خلال الحوار والمفاوضات.

وتقدر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها صربيا سعياً لإيجاد حل سياسي لمسألة كوسوفو، وتقدر كذلك كون الحوار السياسي الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا قد تمخض عن نتائج إيجابية في مجالي الطاقة والاتصالات. ونحث الجانبين على مواصلة الحوار العملي والبناء بحثاً عن حل دائم لمسألة كوسوفو وحفاظاً على السلام والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا بأسرها.

الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة في الوقت الحالي عموما، ولكن ثمة عوامل معقدة وغير مؤكدة لا تزال قائمة. وينبغي للأطراف المعنية أن تحمي الحقوق المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو بشكل فعال، وأن تعمل بنشاط على تحقيق المصالحة الوطنية وحل خلافاتها عن طريق الحوار، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى تعقد الموقف أو تصاعده.

وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة المبعوث الخاص تانين، وتدعم جهود البعثة المستمرة لتنفيذ ولايتها المناطة بها من مجلس الأمن. ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو التنسيق بينها وأن تشكل نوعاً من التآزر فيما بينها لكي تقوم بدور إيجابي وبناء في البحث عن حل مناسب لمسألة كوسوفو.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تانين، ونهنئه على منصبه الجديد متمنين له كل التوفيق في مهامه الجديدة.

كما نود أن نشكر السيد إيفيكا داتسيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، فإن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يكتسي أهمية متزايدة بوصفه الأساس القانوني الدولي لتحقيق تسوية شاملة في إطار حل لمسألة كوسوفو يجري التفاوض بشأنه سياسياً، مع أخذ سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي في الاعتبار.

لقد شهدنا بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذها نشطاء المعارضة لعرقلة المناقشة الجارية حول بعض الجوانب الهامة في عملية تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ تيسان/أبريل ٢٠١٣. وفنزويلا ترى أنه ينبغي تعزيز الحوار بين القطاعات السياسية المختلفة في كوسوفو منعاً لتكرار أحداث العنف دعماً للجهود من أجل استكمال اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣.

وبلدي يؤيد الحوار في بروكسل بين صربيا والسلطات المحلية في إقليم كوسوفو بهدف التوصل إلى حل تقبله الأطراف.

وفي هذا السياق، نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في مجالات كالطاقة والاتصالات وحرية التنقل عبر الجسر الذي يربط مدينة ميتروفيتسا. وعلى الأطراف أن تواصل عملها من أجل إنشاء رابطة البلديات الصربية في شمال كوسوفو.

ونحن نقدر الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو، وخاصة من خلال بعثتها في كوسوفو، بالعمل على تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ويتمم ذلك العمل قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ولأهمية الحوار المباشر بين الطرفين، يجب أن تستمر بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي في القيام بدور تفاعلي وتكميلي، بحسب الولاية المناطة بكل منها، وذلك بهدف التشجيع على التوصل إلى حل دائم ومستدام وعادل وتقبله الأطراف لمسألة كوسوفو. وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أنه ينبغي أن تعيد الأطراف التأكيد على التزامها بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، تقوم على النهوض بحقوق الإنسان واحترامها والتطبيق الكامل للمعايير الدولية ذات الصلة لمنع التمييز ضد النازحين والأقليات.

لقد فوجئنا بأن تقرير الأمين العام (S/2015/833) يشير مرة أخرى إلى العدد المحدود جداً من العائدين طوعاً من الصرب الذين نزحوا من ديارهم في كوسوفو. وعلى أساس التقيد الصارم باتفاقات بروكسل لعام ٢٠١٣، يجب بذل جهود متواصلة، على مستوى الدولة والمستوى المحلي على السواء، لكفالة الأمن والتسامح العرقي والديني وضمان الممتلكات والحقوق الاقتصادية وحرية التنقل لصرب كوسوفو. وهذا هو السبيل الوحيد لعكس ذلك التوجه السلبي.

وفيما يتعلق بمسألة التراث الثقافي والديني، يتعين على الأطراف أن تعمل معاً من أجل حماية ذلك التراث من خلال وضع قوانين لحماية ذلك الإرث المهم لمختلف الطوائف التي تعيش في كوسوفو وتنفيذها بشكل فعال. ومع ذلك، فإننا

نشعر بالقلق إزاء الحوادث التي وقعت ضد الطوائف من غير الأغلبية وضد تراثها الثقافي والديني. ويجب التحقيق في تلك الأحداث بغية تقديم الجناة للعدالة.

وأننا نقدر كذلك تقديم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تقريره (A/HRC/30/38/Add.1) إلى مجلس حقوق الإنسان بغية توضيح مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاع. ونأمل أن تستأنف اجتماعات العمل الدورية بين الطرفين حتى يتسنى للأسر المتضررة الاطمئنان على مصير المفقودين ويغلق ذلك الملف.

وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب، نؤكد من جديد ارتياحنا لاعتماد الإجراءات الضرورية لإنشاء محكمة خاصة للتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع المسلح في كوسوفو. ونحث كل الأطراف المعنية على مواصلة العمل حتى يتسنى لتلك المحكمة أن تبدأ عملها على الفور. ونحن مقتنعون بأن تطبيق العملية القانونية الواجبة في تلك الحالات سيساعد على تعزيز المصالحة والسلام بين جميع الأطراف.

وعلاوة على ذلك، فإننا نقر بالجهود التي تبذلها السلطات في إقليم كوسوفو لتعزيز الإجراءات لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووضع حد لتجنيد المواطنين من ذلك الإقليم من قبل المنظمات الإرهابية. وآفة الإرهاب، التي يدينها بلدي بشدة، تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وذلك يتطلب تعاوناً حاسماً من المجتمع الدولي في التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر التمويل والتدريب ونقل الأسلحة إلى تلك المجموعات. ونحن مقتنعون بأنه، في إطار التصدي للتهديد الإرهابي، لا بد لنا أيضاً من معالجة الظروف التي توفر تربة خصبة لانتشاره، بما في ذلك الفقر والإقصاء الاجتماعي والاحتلال الأجنبي ونزعة التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ختاماً، فإننا نحث الأطراف مرة أخرى على مضاعفة جهودها في السعي إلى حل سياسي عادل ودائم وسلمي، في إطار القانون الدولي، والامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣.

السيد عميش (الأردن): بداية، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، وأهنئه على توليه لهذا المنصب متمنيا له كل النجاح والتوفيق. وأرحب كذلك بالسيد داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

ونرى مدى التقدم الإيجابي المحرز في كوسوفو.، ونثني على جهود سلطات كوسوفو الدؤوبة في تطوير مؤسساتها وترسيخها لمبدأ العدالة والمساواة بين كافة مواطنيها، الأمر الذي ينعكس مع مرور الوقت إنجازات ملموسة على أرض الواقع. وتدل هذه الإنجازات بما لا شك فيه على قدرة الكوسوفيين على مواجهة التحديات والمضي قدما بالبلد نحو دولة حديثة مزدهرة ومستقرة.

ويشيد الأردن باعتماد حكومة كوسوفو مؤخرا الاستراتيجية الوطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف والمقترن بالتشدد. ونشيد أيضا بالتزامها المتواصل بحماية التنوع الديني والثقافي، والمواقع المرتبطة بهما التي تزخر بها كوسوفو. وندعو السلطات في كوسوفو من هذا المنطلق إلى ضمان مقاضاة كل من تسوّل له نفسه العبث بهذه المواقع الثقافية والدينية عند استكمال السلطات المختصة التحقيقات في هذا الأمر.

ونحث السلطات في كوسوفو على السعي لإحراز تقدم فيما يتعلق بملف الأشخاص المفقودين ومسألة المشردين داخليا. وندعو السلطات في كوسوفو إلى مواصلة العمل على تعزيز سيادة القانون وإزالة جميع العقبات التي تواجهها. ومن هنا نؤكد على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي نثني على ما تقدمه من مساعدة قيّمة تسهم في جهود السلطات في كوسوفو المبذولة في تعزيز سيادة القانون والعدالة.

إن خلق رؤية مشتركة للتعاون والتكامل الإقليميين في منطقة البلقان، والعمل بحسن نية على تحقيقها بين دول المنطقة سيسهمان بما لا شك فيه في انتعاش الإقليم اقتصاديا واستقراره أمنيا. كما أن من الأهمية بمكان العمل على إرساء علاقات حسن الجوار بين هذه الدول على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما وسلامتها الإقليمية، بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا الأمر سيعمل أيضا على دفع عجلة التقدم الاجتماعي والأمني والتنموي إلى الأمام. ومن هذا المنطلق، ندعو جميع دول البلقان إلى رفع سويَّة التعاون فيما بينها في مختلف المجالات، والعمل على البت في القضايا العالقة بينها.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يدعم الأردن الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين جمهورية صربيا وكوسوفو، وصولا إلى تطبيع كامل للعلاقات بين الدولتين. كما نثني على النتائج الإيجابية التي توصل إليها الجانبان مؤخرا في مجال تنفيذ ''الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات''. وبهذا الصدد، يشدد الأردن على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، المتمثلة في ضرورة محافظة الأطراف على الزخم الحالي بينهما عن طريق تنفيذ هذه الاتفاقات عبر القنوات المختصة والمتفق عليها مسبقا بهذا الشأن.

ويشجع الأردن سعي كوسوفو المشروع لزيادة الاعتراف الدولي بها، بوصفها دولة مستقلة، ولدعم انضمامها إلى كافة المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في حال استيفائها لشروط الانضمام، والعمل على انخراطها بشكل أكبر في المجتمع الدولي. ونحث المجتمع الدولي على مساندتها على تحقيق ذلك، حيث أن انعكاسات تعزيز مكانة كوسوفو الدولية يعتبر استثمارا مثمرا في السلام، وسيساهم في ترسيخ استقرار المنطقة وأمنها، وسيعمل أيضا على نمائها اقتصاديا واجتماعيا.

ويعيد الأردن دعوته لأعضاء مجلس الأمن إلى ضرورة العمل على تمديد فترات التقارير التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مرة كل ستة أشهر بدلا من ثلاثة أشهر، نظرا لاستقرار الأوضاع في كوسوفو بشكل عام وتحسنها من مختلف النواحي مع مرور الوقت بشكل جلي وواضح.

ختاما، نعرب عن تقديرنا لرئيس وموظفي البعثة ونشيد بجهودهم في تنفيذ البعثة لولايتها.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية)(تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل الخاص تانين إلى نيويورك وفي مجلس الأمن مرة أخرى في دوره الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأهنئه مرة أخرى على تعيينه وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأود أن أرحب أيضا بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية،داتشيتش، وممثلة حكومة كوسوفو، السفيرة تشيتاكو، إلى المجلس. وتشيد الولايات المتحدة بكلتا حكومتيهما على جهودهما المتواصلة لأجل تطبيع العلاقات عبر الحوار بين بريشتينا وبلغراد بقيادة الاتحاد الأوروبي.

لقد شعرنا بالارتياح خلال هذه الفترة إلى تحقيق حكومة كوسوفو العديد من الإنجازات الهامة في مواصلة تعزيز مؤسساتها وإقامة علاقات بناءة مع جيرانها. وأود أن أشير إلى القليل منها.

أولا، لقد اتخذت كوسوفو خطوة هامة للغاية بالتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في ستراسبورغ. وهذا يمثّل تقدما وخطوة بالغة الأهمية اتخذتها كوسوفو في سيرها نحو التكامل الأوروبي.

ثانيا، لقد يسَّرت شرطة كوسوفو بطريقة بارعة في وقت مبكر من هذا الشهر، زيارات قام بها مئات المشردين من صرب

كوسوفو إلى مقابر ذويهم المنتشرة في جميع أنحاء كوسوفو. وإن المهنية التي أبدتها شرطة كوسوفو خلال هذه الأحداث لدليل آخر على التقدم الذي أحرزته كوسوفو بوصفها مجتمعا مرحِّبا متسامحا ومتعدد الثقافات. وكما لاحظت قوة كوسوفو في تقريرها الفصلي، فقد تولت شرطة كوسوفو المسؤولية الكاملة عن الأمن ولم تكن بحاجة لأي تدخل من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أو قوة الأمن الدولية في كوسوفو خلال مهرجان القديس فيتوس الصربي، وما رافقه من صلوات أقيمت في دير غراتسانيتشي/غراتسانيتشا.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشادة بحكومتي صربيا وكوسوفو على الاتفاقات الهامة التي توصلتا إليها في آب/أغسطس بشأن المبادئ العامة/العناصر الرئيسية لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وبشأن الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وحرية التنقل في جسر ميتروفيتشا. ومن المهم أن تعزز كل من صربيا وكوسوفو التزامهما بالحوار عبر تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق الأنفس في الفترة من آب/أغسطس، وهما تشرعان في العمل في مجالات جديدة بغرض إحراز التقدم في المستقبل وفقا لما نوقش في بروكسل هذا الأسبوع.

وهذه إنجازات هامة بطبيعة الحال، بيد أننا شعرنا بالارتياح أيضا إلى مبادرات أخرى لم تُعرف بعد على نطاق واسع، بما في ذلك مؤتمر غرفتي التجارة في كوسوفو وصربيا المعقود في يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بريشتينا. فقد اجتمع قادة الأعمال التجارية لمدة يومين لمناقشة الفرص المتاحة في قطاع البناء. ودعت الغرفة التجارية في كوسوفو نظيرتها الصربية إلى جانب ما يزيد على ٣٠ من ممثلي الأعمال التجارية الصربية بهدف تبادل المعارف وإقامة الاتصالات، فضلا عن استكشاف إمكانات الإنتاج المشترك مع الأعمال التجارية في كوسوفو. ولم يكن ممكنا تصور مثل هذه المبادرات قبل بضع سنوات فحسب، وهي نتيجة هامة للتقدم المطرد نحو التطبيع.

وبطبيعة الحال، فإنه لا يزال هناك ما يتعين القيام به. ومن الأهمية بمكان تنفيذ استراتيجية كوسوفو الوطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف بصورة شاملة وعلى وجه السرعة. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تواصل كوسوفو مكافحة الفساد، بما في ذلك سن قانون بشأن الشراء الإلكتروني، وتحسين تقاسم المعلومات عن موظفي الخدمة المدنية الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بهدف تيسير إيقافهم عن العمل، علاوة على إدخال تعديلات على القانون لضمان وقف المعينين السياسيين عن العمل. ومن شأن ذلك كله أن يسهم في تعزيز كوسوفو بوصفها ديمقراطية خالية من الفساد.

إن الحالة القائمة في برلمان كوسوفو تبعث على القلق. والقول بأن العنف، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع داخل قاعة البرلمان لا يتماشى مع الدولة الديمقراطية الحديثة، ينطوي على تهوين بالغ في توصيف الحالة. ويجب أن يتوقف ذلك. وقد طلبنا أن تقوم حكومة كوسوفو بمعالجة هذه الحالة وألا تسمح بأي نشاط إجرامي في مؤسساتها الديمقراطية. ويتوقع شعب كوسوفو عودة ممثليه المنتخبين إلى العمل فورا من أجل حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد، والشعب لا يستحق أقل من ذلك.

إن موافقة برلمان كوسوفو على تشريع من أجل إنشاء محكمة متخصصة خارج البلد هي خطوة بالغة الأهمية. لقد سنّت كوسوفو التشريع الصحيح؛ ويجب عليها الآن وضع الصيغة النهائية لاتفاق الدولة المضيفة مع هولندا دون تأخير. ومن شأن تلك الخطوة كفالة إقامة العدل في ما يتعلق بالجرائم التي قد تكون ارتكبت، وزيادة الثقة في التزام كوسوفو بسيادة القانون. وتظل الولايات المتحدة مؤيدا قويا للمساءلة في جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك من خلال

تقديم المساعدة إلى فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات، وكذلك الدعم الذي نقدمه من أجل تطوير القدرة القضائية لكوسوفو وقدرتها في مجال سيادة القانون. وسنواصل دعم العدالة لجميع الأشخاص الذين وقعوا ضحايا خلال حروب البلقان أو بعدها.

وأخيراً، أود أن أشيد بكوسوفو لقيامها بحملة مُشرفة من أجل الحصول على عضوية اليونسكو، وأثني على المستوى الرفيع للدعم الذي قدمه العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستظل الولايات المتحدة تدعم بقوة الاندماج الدولي لكوسوفو والاعتراف الدولي بها. ونحن نعلم ونؤمن بأن المستقبل الوحيد لكوسوفو هو المستقبل الآمن في إطار المجتمع الدولي، بما في ذلك بوصفها عضوا بناءا في المنظمات المتعددة الأطراف.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تعتقد أن الحالة في كوسوفو لا تزال مسألة هامة، فإن هذه الجلسات تعقد بتواتر لا لزوم له. ونحن نكرر طلبنا بأن يمدد مجلس الأمن الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتصبح كل ستة أشهر.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، والسيد إيفيتسا داتشيتش، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفير جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على حضورهما هنا اليوم.

إن تقرير الأمين العام (S/2015/833) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المعروض علينا يبين التقدم الذي تم إحرازه في الحوار بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترحب تشاد بالتقدم المحرز في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وكذلك بالاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا في ٢٥ آب/أغسطس، وعلى وجه الخصوص، المبادئ العامة لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

ويمثل تطبيع العلاقات وإنشاء البلديات مرحلةً أساسية في التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق التاريخي. ونهنئ رئيسي الوزراء ألكسندر فوتشيتش وعيسى مصطفى على قيادتيهما المتميزتين في دفع عملية السلام، على الرغم من العديد من الحوادث التي افتعلها من يحاولون تعطيلها. وبالمثل، فإن تشاد تحث جميع القادة في بريشتينا وبلغراد على دعم هذا الزخم وذلك بطرق من بينها التوقيع على التنفيذ السريع لجميع النقاط الواردة في الاتفاق. ونرحب ترحيبا حارا بموافقة برلمان كوسوفو التي طال انتظارها على التعديل الدستوري والقوانين الأخرى الرامية إلى إنشاء المحكمة المتخصصة. والتقدم المحرز في ذلك المجال دليل على التزام كوسوفو بالمبادئ الأساسية للعدالة والمساءلة. ونناشد جميع الأطراف المعنية وضع اللمسات الأخيرة على الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل وإنشاء المحكمة في أقرب وقت ممكن.

وتدين تشاد استخدام العنف والتخويف من جانب المعارضة في محاولات ترمي إلى تقويض سير العمل الطبيعي لبرلمان كوسوفو، بما في ذلك الحوادث التي وقعت يومي ٨ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وانطوت على استخدام الغاز المسيل للدموع. كما ندين الاعتداءات الجسدية من قبل بعض العناصر المتشددة على رئيس الوزراء مصطفى وأعضاء آخرين في حكومته. وهذه الأعمال غير مقبولة، وندعو الأطراف السياسية الفاعلة إلى الامتناع عن استخدام خطاب وارتكاب أفعال يتعارضان مع مبادئ الديمقراطية ومعاييرها. ونحثها على القيام بواجباتها بشكل ناضج وبروح المسؤولية والاحترام الكامل للعملية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني للبلد، نحث القادة على احترام وجهة نظر كل عنصر عرقي في مجتمع كوسوفو.

ومن الأهمية بمكان الامتناع عن الإجراءات التي تنتهك الحقوق الأساسية لتلك الطوائف. أما فيما يتعلق بالأشخاص الذين اختفوا، فإن التقرير يشير إلى أن قائمة المفقودين بعد صراع كوسوفو تضم ١ ٦٧٠ شخصا. ونحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في الطلب إلى بريشتينا تعيين رئيسٍ لوفد بريشتينا في فريق بلغراد – بريشتينا العامل المعني بالأشخاص المفقودين، لكي يتسنى له استئناف عمله الفني بشأن المسألة.

وبخصوص المباعدة الزمنية بين جلسات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، فإننا نعتقد أنها ينبغي أن تعقد مرة كل ستة أشهر.

وفي سياق مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والراديكالية، نرحب بالاستراتيجية التي اعتمدتها كوسوفو.

وفي الختام، نود أن نهنئ السيد تانين على تعيينه ونؤكد له دعمنا الكامل.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب بالسيد ظاهر تانين وأن نهنئه على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام في كوسوفو. ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2015/833) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونتعهد بدعم أنغولا للبعثة في تنفيذ ولايتها. ونرحب بمشاركة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا، ونرحب بالسفيرة فلورا تشيتاكو.

ونؤكد مجددا موقف أنغولا المتمثل في أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال الإطار القانوني المناسب للتوصل إلى حل شامل في كوسوفو من خلال الحوار والمفاوضات، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا تزال البعثة تؤدي دورا أساسيا في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، والتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فضلا عن استمرار حوارها البناء مع بريشتينا وبلغراد وجميع الطوائف في كوسوفو.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الحالة في كوسوفو ظلت مستقرة بوجه عام خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من الأحداث المثيرة للقلق وغير المقبولة إطلاقا التي وقعت مؤخرا وانطوت على ممارسة الضغط على حكومة كوسوفو وبرلمانها. ونرحب بالتقدم المحرز في عملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إبرام اتفاقات بشأن المسائل البالغة الأهمية مثل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وإنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في شمال كوسوفو وحرية الحركة في بلدة ميتروفيتشا. ويحدونا الأمل في أن برلماني بلغراد وبريشتينا سيوافقان على الاتفاقات المذكورة، وأن هذه الخطوات ستساعد على تحسين حياة المواطنين في المنطقة.

ونأمل أيضا في أن يتم تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات على نحو فعال.

ومع ذلك، فإن التفسيرات المختلفة من جانب بلغراد وبريشتينا لاتفاق رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، التي لا تزال محل خلاف، ما برحت تمثل موضع قلق. ونحن نرفض الخطاب العدواني واستخدام العنف والتخويف من جانب بعض أحزاب المعارضة في كوسوفو فيما يتعلق بإنشاء الرابطة/الجماعة. وفي هذا الصدد، فإننا نحث على الإدماج التام والاهتمام بحقوق المواطنين من الطائفة الصربية في كوسوفو، التي يجب الحفاظ على طابعها المتعدد الأعراق والثقافات.

ونحيط علما باستمرار بلغراد وبريشتينا في تنفيذ الاتفاق المعني بإدماج الجهاز القضائي، والإدماج المستمر لموظفي الحماية المدنية السابقين من الصرب في شمال كوسوفو. ونحن نقدر مشاركة بلغراد وبريشتينا في المنتدى الرفيع المستوى بشأن إيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين من كوسوفو، الذي نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونتج عنه

بيان مشترك بشأن التزامهما بالتعاون الإقليمي في حل مسألة اللاجئين والمشردين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإننا نثني على الفريق الاستشاري المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو واستعراضه للشكاوى المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٥ حتى آذار/مارس ٢٠١٠، ونأمل أن يتمكن الفريق من توضيح الحالات التي لم يبت فيها بعد وإغلاقها بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ونقدر بشكل كبير اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه مكتب الاتحاد الأوروبي ومركز كوسوفو للدراسات الأمنية، في أيلول/سبتمبر، بشأن دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف في كوسوفو، فضلا عن الخطة الاستراتيجية لمكافحة التطرف العنيف التي اعتمدتها حكومة كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بعودة الممثل الخاص تانين إلى مجلس الأمن مرة أخرى بصفته الجديد. وأتطلع إلى العمل معه. وأود أيضا أن أرحب بنائب رئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة شيتاكو، في المجلس، وأشكرهما على بيانيهما.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالاستجابة الكريمة التي أبدتها كوسوفو بعد رفض طلبها الانضمام إلى عضوية اليونسكو. ويعد اندماج كوسوفو في المنظمات الدولية أمرا إيجابيا بالنسبة لها وللمنطقة، وسوف نواصل دعمه بالرغم من الإخفاق الذي حدث. ونقدر التزام كوسوفو القوي بحماية التراث الثقافي والديني الصربي، بصرف النظر عن نتيجة اليونسكو. وقد كان سحب مشروع القانون المثير للجدل بشأن التراث الثقافي علامة مهمة على ذلك.

ولكن على غرار الآخرين هنا اليوم فإننا نتفهم الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام (S/2015/833) بشأن الهجمات التي تشن ضد الأقليات والتراث الديني. ومعظم هذه الحوادث ليست ذات دوافع عرقية - فهي ذات طابع جنائي - ولكننا لا نزال نشجع كوسوفو على بذل المزيد من الجهود لتعزيز الترابط والاندماج الاجتماعيين. وهذا يعني الوصول إلى مجتمعات الأقليات. ويعني وجود المزيد من رؤساء البلديات ومفوضي الشرطة ممن يدينون الهجمات ويعملون معا. ونحن نحيي جهود أولئك الذين قاموا بذلك بالفعل، بما في ذلك في ميتروفيتشا.

وندرك أن هذه الخطوات تتطلب شجاعة وقيادة سياسيتين. وقد شهدنا علامات على هذه الإرادة السياسية منذ آب/أغسطس، وعلى الأخص في اعتماد التعديلات الدستورية وقوانين المحكمة المتخصصة. ويسرنا أن بدأت كوسوفو المفاوضات مع هولندا ونتطلع إلى مواصلة إحراز التقدم. كما أظهرت صربيا أيضا قيادة سياسية. ونرحب بدعوة لجنة كوسوفو المعنية بالأشخاص المفقودين لحضور عمليات التنقيب في بيلوفيتشا بصربيا. فهي علامة مشجعة على تحسن التعاون في تحديد الأشخاص المفقودين. وللأسف، يجب إحراز مزيد من التقدم في تحديد الأشخاص المفقودين في كوسوفو، ونحث جميع من لديهم معلومات على تقديمها.

وقد شهدنا أيضا قيادة سياسية في الاتفاقات الأربعة الإيجابية التي تم التوصل إليها في الحوار الذي جرى في آب/أغسطس. ولا يزال الحوار هو الطريقة الأكثر فعالية لتطبيع العلاقات. وهو أمر حيوي لتحقيق الازدهار والاستقرار في المسقبل في غرب البلقان ولتحقيق رفاه شعب كوسوفو. ونحن نشجع كلا الطرفين على مواصلة إبداء القيادة واتخاذ القرارات السياسية الصعبة اللازمة لضمان نجاح الحوار. ويتعين على كلا الجانبين تحقيق الفائدة من الحوار لجميع مواطنيهما. وهذا

يعني تنفيذ الاتفاقات، وتغيير التشريعات عند الاقتضاء، والبقاء ملتزمين حقا بهذه العملية.

ولذلك، فإننا نشعر بالقلق من استخدام المعارضة في كوسوفو للعنف لعرقلة أعمال البرلمان، والأسوأ هو تعرض أفراد من أعضاء الحكومة للاعتداء. ونعترض على عرقلة العمليات الديمقراطية واستخدام المعارضة للعنف لتحقيق أغراض سياسية. وينبغي أن تكون التقارير التي وردت عن وقوع إصابات بالأمس مصدر قلق لنا جميعا. وينبغي السماح لبرلمان كوسوفو بعقد مناقشة حرة ومفتوحة بشأن كل المسائل التي تمس البلد، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى تحسين سيادة القانون.

وأود أن أختتم بياني بشكر الممثل الخاص للأمين العام وممثلي كل من صربيا وكوسوفو على المنحى البناء للجلسة حتى الآن. ولا يزال رأي المملكة المتحدة الطويل الأمد بأنه ينبغي الحد من تواتر هذه الجلسات دون تغيير. فعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، فإن الحقيقة على أرض الواقع لا تستدعي هذا الاهتمام من المجلس. فنحن الآن في السنة الثالثة من الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو. وقد وقع الآن الاتحاد الأوروبي وكوسوفو على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي نرحب به ترحيبا حارا، وقد حان الوقت لكي نخلص إلى أن أوروبا، وليس المجلس، هي من سيولد الزخم وتحقق المزيد من التقدم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب السيد إيفيتسا داتشيتش الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد ترجمة له): لقد لاحظت، سيدي الرئيس، البيانات البناءة للغاية التي أدلي بها اليوم. وفي حديثي معكم ومع ممثلي البلدان الغربية الأخرى قبل الجلسة مباشرة، قبلت اقتراحكم بشأن اعتماد نهج بناء حيال هذه المناقشة، ولكني لم أجد هذه الروح البناءة في البيان الذي أدلت به ممثلة الإدارة المؤقتة في بريشتينا. بل على العكس من ذلك، فقد لاحظت اتجاها عدوانيا تجاه صربيا، وتهديدات، ووصف للجهود التي نبذلها على أنها ذات طبيعة عنصرية وتقلل من أهمية المجلس.

ولا أدري إذا كان الأعضاء لاحظوا أن ممثلي بريشتينا إلى المجلس دائما ما يكونوا على مستوى السفراء. غير أنني أشير إلى أن السيدة تشيتاكو ليست سفيرة كوسوفو أو رئيسة بعثتها لدى الأمم المتحدة. فلا توجد لكوسوفو بعثة لدى الأمم المتحدة لأنها ليست عضوا في الأمم المتحدة. ولكل بلد الحق في الاعتراف بكوسوفو والمشاركة في علاقات ثنائية معها، ولكن الكيفية التي ينبغي بها اتخاذ قرار بشأن عضوية كوسوفو من جانب المنظمة، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، واضحة تماما.

وأود أن أطرح سؤالا على البلدان التي اعترفت باستقلال كوسوفو من جانب واحد. إذا اعترفوا بانفصال جزء واحد فقط من بلدهم، ألن يواجهوا تحديا مشابها للذي نواجهه في بلدنا؟ إنه قرارهم الثنائي، ولكنني أود أن أطلب منهم عدم توجيه الإهانة لصربيا أو لسلامتها الإقليمية. فلكل بلد كرامته. وقد حذرت مرارا وتكرارا من ذلك. ليفعل كل بلد ما يريد، لكن لم يتم التوصل هنا إلى قرار بشأن استقلال كوسوفو. وقد اتخذ المجلس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعندما يتغير ذلك، ستنظر صربيا في موقفها.

لم تتبع صربيا سياسات عنصرية ضد كوسوفو. كيف تكون عنصرية إذا تكلمنا عن عدد الأديرة والكنائس التي دمرت، مثل دير ديتشاني الذي بني في القرن الرابع عشر ويخضع لحماية اليونسكو، الذي شوه جدرانه تنظيم الدولة الإسلامية، وهي جماعة نسعى جميعا إلى مكافحتها معا؟

أي سياسة عنصرية هذه؟ العالم كله يدعو إلى محاربة كراهية الإسلام. وأنا أدعو إلى محاربة كراهية المسيحية.

إننا لم نتكلم ضد كوسوفو. إننا نتكلم عن حقيقة أن هذا الموضوع لم يُناقش في سياق حوار بروكسل. وفيما يتعلق بتصريحهم بأنهم لن يتحدثوا مع صربيا بشأن قبولهم في المنظمات الدولية – والسيدة تشيتاكو لا تعرف ذلك لأنها أمضت الكثير من الوقت في الولايات المتحدة – أود أن أشير إلى أنني وقعت على اتفاق بروكسل مع السيد ثاتشي. وفي بروكسل أيضاً سمحت صربيا لكوسوفو بالحصول على رمز اتصال هاتفي دولي. فلماذا طلبوا موافقة صربيا على هذا ما لم يكونوا يرغبون في مناقشته؟ وما كان الاتحاد الدولي للاتصالات ليعطي كوسوفو رمز اتصال خاصاً بها لو لم أكتب رسالة إليه وإلى وزير الشؤون الخارجية النمساوية أطلب فيها ذلك. وهذه هي نتيجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بروكسل.

لم تُرد كوسوفو التوصل إلى اتفاق معنا فيما يتعلّق باليونسكو لأنها كانت مقتنعة بأنها ستُقبل وتحصل على العضوية فيها لأنها كانت لديها بالفعل فكرة عن عدد البلدان التي ستدعمها. وهي الآن تلمّح إلى بعض الضغوط. فقد مارست منظمة التعاون الإسلامي الضغط على جميع أعضائها للتصويت تأييداً أو الامتناع عن التصويت، وهناك قوى دولية عديدة استخدمت الضغوط لدعمها في اليونسكو، ولكن لا يمكن استخدام القوة في كل شيء.

وينبغي أن يكون هناك حوار. وينبغي التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار؛ وهذا ما نريده. وقد وقعت كوسوفو على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب ليس بوصفها دولة بل كإقليم. وممثل إسبانيا هنا؛ فليخبرنا كيف أن إسبانيا أعطت الموافقة للمفوضية الأوروبية لتوقيع الاتفاق. ويعلم جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الموجودين هنا هذا الأمر جيداً، لذا لا ينبغي أن يتصرفوا كما لو كان الأمر غير صحيح. تعتقد كوسوفو أنها بلد مستقل، ولكنها ليست كذلك في الأمم المتحدة.

وسنواصل المشاركة في هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى. لم تقل السيدة تشيتاكو كلمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ولذلك السبب، عُلّق اتفاق بروكسل. فكيف يمكن أن يتمّ تعليق اتفاق بروكسل؟ أي حكم جعل هذا ممكناً؟ هذا أمر غير وارد في أي مكان؛ ومن المستحيل القيام بذلك.

ثانياً، أين العائدون في كوسوفو؟ فمن بين الذين غادروا بعد عام ١٩٩٩، عاد ١,٥ في المائة منهم. فما الذي يحدث لهم؟ ثالثاً، ما السبب الذي يجعل الغاز المسيل للدموع الوسيلة الرئيسية لكسب المعارك السياسية في كوسوفو؟ نعم، كان هناك غاز مسيل للدموع في البرلمان. رابعاً، أنشئت المحكمة المتخصصة بسبب الاشتباه بوجود اتجار بالأعضاء البشرية لأشخاص من أبناء الشعب الصربي في كوسوفو. وأرجو ألا تخبروني عن الجرائم التي ارتكبها طرف آخر. لقد اتفقنا على أنه ينبغي أن يكون هناك سلام.

ومن جانبنا، نحن مستعدّون تماماً للحوار. ولا أطلب إلا أن لا يساء استخدام عملية الحوار. ونريد الحوار ليس بسبب مسألة أن تصبح كوسوفو دولة مستقلة؛ إننا نريد الحوار من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة. ولهذا، أطلب من السيدة تشيتاكو اختيار كلماتها بعناية لأنها إذا كانت تعتقد أن صربيا أو مجلس الأمن يخافان من إمكانية عدم حضورها جلسات مجلس الأمن بعد الآن، فهي تعيش في عالم مختلف تماماً. لكل شخص يخسر الحق في أن يغضب، ولكن يُرجى استخدام أنواع مختلفة من الحجج، إن وجدت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت السيدة تشيتاكو الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): إن كوسوفو بلد حر ومستقل وذو سيادة؛ وهذا لن يتغير أبداً. وكلما أدرك ممثل صربيا ذلك مبكرا، سيكون ذلك من الأفضل بالنسبة له ولصربيا. ونحن نحثه على قبول الواقع. وندعوه إلى قبول

الحقائق. وندعوه إلى قراءة فتوى محكمة العدل الدولية. وفي نهاية المطاف، فإن صربيا هي من طلب هذه الفتوى.

وندعوه إلى عدم محاولة تغيير أو تحريف الحقائق التاريخية. لقد وقعت الحرب في كوسوفو في القرن الحادي والعشرين على مرأى ومسمع من المجلس والعالم. ولا يمكن لأي محكمة ولا لأية عملية ولا لأي وقائع ملفقة إعادة كتابة التاريخ. وقد تعاونا دائماً مع العدالة الدولية. وليس لدينا ما نخفيه، ونحن نتطلع إلى التعاون في المستقبل. والاتفاق مع هولندا في الطريق؛ فنحن نريد إنشاء تلك المحكمة في أقرب وقت ممكن.

ومرة أخرى، لن نطلب الإذن من صربيا لنمارس حقنا، لمجرد أننا لم ننجح تماماً بفارق ثلاثة أصوات ذات مرّة. وأؤكد للمجلس أننا سننجح في المرة القادمة.

وبشأن صفتي هنا، فأنا سفيرة جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وستصل رئيسة بعثتنا في نيويورك قريبا؛ وهي أيضاً امرأة. إننا نعلم أننا لم نصبح بعد عضواً في الأمم المتحدة. ومجرد أننا لا نُعامل على هذا النحو لا يعني أننا لن نتصرّف على هذا النحو.

وأعتذر على أخذي المزيد من الوقت.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.